

السياسة الرياضية بالمغرب

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة رقم 26/2019

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

السياسة الرياضية بالمغرب

إحالة رقم 2019/26



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

إحالة رقم 2019/26

- طبقاً لمقتضيات المادة 7 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من طرف السيد رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 25 يوليوز 2018، من أجل إعداد دراسة حول السياسة الرياضية بالمغرب.
- وقد عهد مكتب المجلس للجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن بإعداد هذه الدراسة.
- وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس، خلال دورتها 105 العادية، المنعقدة بتاريخ 25 دجنبر 2019، بالإجماع على الدراسة التي تحمل عنوان: «السياسة الرياضية بالمغرب».

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

دراسة حول السياسة الرياضية بالمغرب

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

رئيسة اللجنة: السيدة الزهرة زاوي

مقرر الموضوع: السيد عبد الرحمان قنديلة

الإيداع القانوني : 2018MO5092

ردمك : 4-2-9621-9920-978

ردمد : 2335-9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

طباعة : Canaprint

ملخص

يأتي إعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدراسة حول «السياسة الرياضية بالمغرب» إثر توصله بإحالة من مجلس المستشارين بتاريخ 25 يوليوز 2018. وقد تمحورت هذه الدراسة حول إجراء تقييم لمدى أجراء «الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020»، وذلك ارتكازاً على مقارنة تشاركية شملت الفاعلين الرئيسيين وأبرز الخبراء العاملين في الحقل الرياضي الوطني.

وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية رؤية سياسية طموحة للغاية وحددت رافعات ومحاور استراتيجية واضحة وملائمة لا تزال تكتسي راهنية. ومع ذلك، فإن تنزيل هذه الاستراتيجية لم يُمكن من بلوغ الأهداف المسطرة، كما أن الرياضة لا تحتل حتى الآن المكانة الجديرة بها في إطار السياسة التنموية للبلاد.

وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على العديد من العوامل التي حالت دون أجراء الاستراتيجية. فمن جهة، لم يتم تنزيلها في شكل سياسة عمومية حقيقية ولم يتم إرساء آليات تضمن الإشراف عليها بكيفية فعالة. ومن جهة ثانية، واجه الإطار القانوني والتنظيمي صعوبات جمّة على مستوى التطبيق، لا سيما القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد البشرية والمالية التي تمت تعبئتها كانت غير كافية بالمقارنة مع حجم التحديات التي يتعين رفعها.

ومن هذا المنطلق، حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على بلورة جملة من التوصيات، تهم بالأساس ما يلي:

أولاً، الارتقاء بالاستراتيجية الوطنية للرياضة إلى سياسة عمومية، يتم إدراجها في قانون إطار، مع الحرص على احترام مبادئ ومقتضيات الدستور، وتحديد الأدوار المنوطة بمختلف الفاعلين بشكل واضح، وضمان قيادة مؤسساتية فعالة على الصعيدين المركزي والترابي.

ثانياً، إعطاء الأولوية، في غضون السنوات المقبلة، للنهوض بالرياضة المدرسية والجامعية، وذلك من خلال العمل على وجه الخصوص على إعطاء التربية البدنية والرياضة مكانة بارزة في البرامج الدراسية، وتزويد مؤسسات التربية والتعليم المدرسي بالمؤطرين المؤهلين وتوفير البنيات التحتية الرياضية الملائمة.

ثالثاً، ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي، لا سيما القانون رقم 30.09، مع مقتضيات الدستور، والعمل، بالتشاور مع الفاعلين المعنيين، على مراجعته بما يُمكن من تجاوز العوامل التي تعيق تنفيذ الفعلي وضمان إصدار جميع المراسيم التطبيقية ذات الصلة.

رابعاً، وضع نظام مندمج للمعلومات، بالتنسيق مع مجموع الفاعلين المعنيين والمندوبية السامية للتخطيط، وذلك بما يتيح تتبّعاً وتقييماً مُحكّمين لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرياضة ولانعكاساتها.

خامساً، مواصلة جهود تطوير البنيات التحتية الكبرى والتجهيزات الرياضية للقرب. ولهذه الغاية، ينبغي رصد وتحديد حجم الحاجيات بشكل دقيق في مجال الموارد البشرية والمالية

على صعيد كل جهة، وذلك انسجاماً مع مضامين برامج التنمية الجهوية. وبخصوص النهوض بالبنيات التحتية الكبرى على الصعيد الوطني، يتعين العمل، بمعية الجهات، على اعتماد مخطط وطني خاص بها، مع الحرص على أن تستجيب هذه البنيات للمعايير الدولية وعلى أن تؤخذ بعين الاعتبار انعكاساتها البيئية، وكذا القدرة على الولوج إليها، ومردودية هذه البنيات على المديين المتوسط والطويل.

سادساً، تعزيز جهود تطوير اقتصاد الرياضة، من خلال إنجاز دراسات وطنية و جهوية تُمكن من الوقوف على الفرص التي يتعين اغتنامها، وتوجيه الاستثمارات العمومية والخاصة، وتطوير المنظومات التي يتطلبها النهوض باقتصاد الرياضة.

سابعاً، تعزيز عمل الجامعات الرياضية والعصب الجهوية والجمعيات الرياضية، مع العمل على مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بحكومتها. وفي هذا الصدد، ينبغي إرساء قواعد ومعايير موضوعية لمنح الإعانات. كما يتعين الموازنة مع ذلك وضع برنامج للمواكبة والدعم المالي والتقني، من أجل تمكين الجامعات الرياضية والعصب الجهوية والجمعيات الرياضية من الامتثال لمختلف المعايير الوطنية والدولية داخل أجل معقول ومن ثم تحسين أدائها.

ثامناً، وفي إطار تعزيز وتطوير رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، ينبغي إنشاء مركز بارالمبي من المستوى العالي، مع العمل بموازاة ذلك على إحداث اللجنة الوطنية البارالمبية المغربية. كما يتعين إدماج رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة في مؤسسات التربية والتعليم المدرسي وفي برامج تكوين الأطر الرياضية.

تاسعاً، ينبغي دعم جمعيات الأنصار والمحبين وضمان انخراطها، باعتبارها شريكاً، في جهود الوقاية من مظاهر العنف أثناء التظاهرات الرياضية.

مقدمة

تعدُّ الرياضة في تنوع أبعادها وتكاملها رافعةً لتحقيق الرفاه والنهوض بالصحة¹، ووسيلة لتحقيق التنمية البشرية، ونشاطاً مدراً للاستثمارات وفرص الشغل، وعنصراً محدثاً للقيمة المضافة، وعملاً يساهم في توطيد التماسك الاجتماعي². وطبقاً لمقتضيات دستور المملكة، فإنه يقع على عاتق السلطات العمومية واجبُ النهوض بمجال الرياضة والسعي إلى تطويره وتنظيمه «بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة»³.

وتعتبر السياسة الرياضية سياسة عرضانية «بالنظر إلى أنها تتداخل مع سياسات عمومية أخرى تسعى إلى بلوغ الغايات ذاتها (السياسات الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية، وغيرها)»⁴، وذلك على الرغم من أن من يتعهد هذه السياسة هو القطاع الحكومي المكلف بالشباب والرياضة، الذي يسهر على تطوير الممارسة الرياضية بمختلف أشكالها، لاسيما الرياضة الجماهيرية ورياضة التباري.

ويكشف تحليل التصريحات الحكومية للوزراء الأولين المتعاقبين منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1981 عن غياب أي إشارة صريحة إلى قطاع الرياضة. وفي مرحلة لاحقة، تناولت التصريحات الحكومية هذا الموضوع بكيفية متفاوتة من حيث الأهمية يغلب عليها أحياناً طابع العموميات والتوجهات الكبرى⁵. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المحور الرياضي كان حاضراً بقوة في المخططات الاقتصادية والاجتماعية التي تم وضعها بين سنتي 1958 و2004، فإن العديد من المشاريع المهمة التي جرى التخطيط لتنفيذها لم تر النور، وظلت تؤجل في كل مرة⁶.

وفي سنة 2008، خُصَّ تشخيص واقع الممارسة الرياضية إلى ضعف هذه الممارسة من لدن الساكنة (مغربي واحد من أصل 6 يمارسون الرياضة بكيفية منتظمة)، وتدني عدد الرياضيين المُجازين (أقل من 1 في المائة من المغاربة حاصلون على رخصة رياضية)، والتراجع المستمر⁷ لنتائج الرياضيين المغاربة من المستوى العالي. وفي ظل هذا الواقع، جاء تنظيم المناظرة الوطنية الثانية للرياضة، بعد مرور أكثر من أربعة عقود على تنظيم المناظرة الأولى (1965).

وهكذا، انعقدت هذه المناظرة بالصخيرات، في أكتوبر 2008، بمشاركة مجموع الفاعلين المعنيين بالشأن الرياضي في المغرب، سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي أو المحلي، من القطاعين العام والخاص، والتي تمخضت عن اعتماد «الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020».

وقد تميزت هذه المناظرة بالرسالة الملكية السامية⁸ التي وُجّهت إلى المشاركين، حيث سلطت الضوء على مكامن الخلل التي تعترى المشهد الرياضي، على مستوى الحكامة والبنيات التحتية

1 - ديباجة القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

2 - الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة سنة 2008.

3 - دستور المملكة المغربية، الفصل 26.

4 - Patrick Bayeux, « Le sport et les collectivités territoriales », Que sais-je ? 2013 (5ème édition), PUF.

5 - جلسة إضات نظمت مع السيد منصف اليازغي، باحث مختص في القطاع الرياضي بالمغرب.

6 - المصدر نفسه.

7 - وزارة الشباب والرياضة، «الاستراتيجية الوطنية للرياضة»، نونبر 2008.

8 - انظر نص الرسالة الملكية في الملحق.

والتمويل والتكوين، كما حددت المبادئ الرئيسية التي يجب أن تقوم عليها الاستراتيجية المنشودة. وبعد مرور أكثر من 11 سنة على اعتماد الاستراتيجية الوطنية للرياضة، تُقرُّ وزارة الشباب والرياضة أنه لم تنفذ سوى نسبة ضئيلة من التدابير المسطرة في إطار هذه الاستراتيجية، كما أن الرياضة الجماهيرية ورياضة التباري لا تزالان تعانيان من المشاكل نفسها⁹.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم لمدى أجراء «الاستراتيجية الوطنية للرياضة -2008-2020»، في ضوء الالتزامات المنصوص عليها في البرنامج الحكومي¹⁰ 2021-2016، ومحاولة الإجابة، ارتكازاً على وجهات نظر جميع الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم¹¹، واستناداً إلى الحصيلة التي أنجزتها وزارة الشباب والرياضة بهذا الخصوص في سنة 2017¹²، على الأسئلة الرئيسية الثلاث التالية:

1. هل لا تزال الرؤية التي تحملها الاستراتيجية الوطنية تكتسي راهنية؟
2. ما هي العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرياضة 2008-2020؟
3. ما هي أهم التدابير التي يتعين اتخاذها لضمان التنفيذ الفعال والناجح لأي سياسة رياضية بالمغرب؟

تعريف

يقضي تعدد معاني مصطلح «الرياضة» في المقام الأول استجلاء مختلف الأبعاد التي ينطوي عليها. ووفقاً للميثاق الرياضي الأوروبي الذي جرى اعتماده في لشبونة في سنة 2007، تُعرّف الرياضة بأنها «جميع أشكال الأنشطة البدنية والرياضية التي تهدف، سواء من خلال المشاركة المنظمة أو غير المنظمة، إلى تعهد اللياقة البدنية والصحة النفسية أو تحسينها، أو بناء العلاقات الاجتماعية، أو تحقيق نتائج في إطار المنافسات من جميع المستويات».

ويشمل مصطلح «الرياضة» ثلاثة أشكال مختلفة من الممارسات:

- التربية البدنية والرياضية؛
 - رياضة التباري ورياضة النخبة؛
 - رياضة الترفيه والرياضة للجميع، التي يطلق عليها أيضاً اسم الرياضة الجماهيرية.
- ومن المفترض أن يتم توفير التربية البدنية والرياضية أساساً في المدرسة من أجل تعزيز نمو

9 - جلسة الإنصات التي نظمها لمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 5 شتبر 2018 مع وزير الشباب والرياضة.

10 - البرنامج الحكومي 2021-2016، الذي قدمه رئيس الحكومة، السيد سعد الدين العثماني، سنة 2017، «تحسين الولوج للرياضة وتعزيز الإشعاع الرياضي»، الصفحة 70.

11 - انظر لائحة الفاعلين الذي تم الإنصات إليهم في الملحق.

12 - تقرير «تحيين وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرياضة»، 2018 «Actualisation et opérationnalisation de la Stratégie Nationale du Sport».

الطفل من الناحيتين الذهنية والبدنية. وفي هذا الصدد، تعد ممارسة الأنشطة الرياضية، مع ما تتطوي عليه من قيم، غاية في حد ذاتها، بغض النظر عن تحقيق النتائج. ذلك أن التربية البدنية والرياضية تشكل رافعة لنقل القيم وأداة للتربية على المواطنة، بما يمكّن المواطنين والمواطنات منذ سن مبكرة، ودون أي تمييز، من تطوير مجموعة من المهارات والسلوكيات التي تكفل لهم تحقيق التوازن والتشبع بقيم العيش المشترك داخل المجتمع.

أما رياضة التباري، فيمكن تعريفها بكونها نشاطاً رياضياً يركز على السعي نحو بلوغ نتائج وتحقيق إنجازات. وتزاول رياضة التباري في إطار تنظمه قواعد محددة بكيفية واضحة وتتجاوز طابع التسلية والترفيه. وفي ما يتعلق برياضة النخبة، فتعد أعلى مستويات رياضة التباري (التي تُعرف أيضاً باسم رياضة المستوى العالي)، وتتطلب القدرة على المشاركة في المنافسات المنظمة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

وبخصوص رياضة الترفيه أو الرياضة للجميع (الرياضة الجماهيرية)، فتشمل البعد غير التنافسي لأي نشاط رياضي، لكن دون استبعاد وجود رغبة معينة في تحقيق إنجاز أو خوض تجربة التباري. وبالنسبة لهذا النوع من الأنشطة الرياضية، فإن الطابع الغالب عليه هو طابع التسلية والترفيه، كما أنه يعد مجالاً تتجسد فيه قيم التضامن والتنافس والتكافل، بعيداً عن أي تصنيف حسب «المستويات». وتتسم مزاوله هذا النمط من الأنشطة الرياضية بكونها إما غير مقننة بالمرة أو غير مقننة بالقدر الكافي أو تخضع لتقنين وتحكيم ذاتي. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النوع يتميز بالتنوع الكبير للأشخاص المعنيين بمزاولته (ذكور وإناث من أعمار ومستويات مختلفة، وأشخاص في وضعية إعاقة)، ويساهم في الحفاظ على السلامة الصحية وتعزيز التمازج الاجتماعي.

وإذا كانت هذه الأشكال الثلاثة متميزة، فإنها تظل مترابطة، إذ أن تطوير رياضة التباري ورياضة النخبة التي تستجيب لمعايير النجاعة والتميز لا يمكن أن يتم بشكل صحيح إلا ارتكازاً على قاعدة واسعة جداً من الرياضيين الذين تلقوا تربية بدنية ورياضية جيدة أو يزاولون نشاطاً رياضياً ضمن فئة «الرياضة الجماهيرية»، شريطة أن يتم مد الجسور بين مختلف هذه الأشكال من الأنشطة الرياضية.

الرياضة الإلكترونية

يقصد بالرياضة الإلكترونية مسابقات ألعاب الفيديو التي تتيح للعديد من اللاعبين التنافس عبر شبكة الإنترنت بشكل فردي أو في إطار فريق. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة الأولمبية الدولية أن استخدام مصطلح «الرياضة» في ما يتعلق بالرياضة الإلكترونية ينبغي أن يكون موضوع دراسة وحوار معمقين، معتبرة أن اعتمادها كرياضة أولمبية لا يزال أمراً سابقاً لأوانه.

وعلى مستوى الممارسة الميدانية، تختلف ألعاب الفيديو المستخدمة في الرياضة الإلكترونية باختلاف المسابقات. وفي هذا الإطار، تحدّد بطولة العالم لثلاثة أصناف من الألعاب يجري تغييرها بشكل منتظم لفتح مجال الرياضة الإلكترونية أمام فئات مختلفة ومصممين مختلفين في ميدان الألعاب الإلكترونية.

وبعدما كانت المسابقات تجري بين الأصدقاء دون تحديد صنف معين من الألعاب، بدأت هذه الأنشطة تتهيكّل لتتخذ شكل منافسات حقيقية تخضع للتقنين، تمخضت عن ميلاد جامعات واتحادات وطنية وكذا اتحاد دولي للرياضة الإلكترونية (IESF)، يوجد مقره بكوريا الجنوبية

ويضم في عضويته جامعات تمثل 56 دولة. وتقام المسابقات في منصات يتابعها عشرات الآلاف من المتابعين ومشجعي الفرق المتنافسة، على غرار ما تشهده المسابقات الرياضية الأخرى المفتوحة في وجه عموم الجماهير الرياضية. وسيتم تنظيم مسابقة للرياضة الإلكترونية في طوكيو قبل أيام قليلة من الانطلاقة الرسمية لدورة الألعاب الأولمبية.

ولا شك أن الرياضة الإلكترونية أضحت تشكل بفضل ولوجها عالم الاحتراف رهانا اقتصاديا كبيرا. ويعد مصممو الألعاب الإلكترونية الفاعل الرئيسي في النهوض بهذا القطاع، الذي تقدر إيراداته اليوم ما بين 600 و900 مليون دولار سنوياً، كما أن ما يقرب من 100 مليون متفرج تابعوا عبر الإنترنت منافسات البطولة الأخيرة «League of Legends»، وهي إحدى أكثر الألعاب الإلكترونية شعبية.

وحسب بعض المصادر الصحفية¹³، يتوفر المغرب على حوالي مليون لاعب، كما أن العصابة الإلكترونية لـ «إنوي» (INWI e-league)، وهي أول عصابة احترافية للرياضة الإلكترونية، تستقطب حوالي 60.000 منخرط، وأكثر من 10 ملايين شخص يتابعون النقل المباشر لمنافسات هذه العصابة الإلكترونية. وقد ولجت الشركة المغربية للألعاب والرياضة، المتخصصة في الرهانات الرياضية، هذا المجال مؤخراً، من خلال تنظيم النسخة الأولى للبطولة الكبرى للرياضة الإلكترونية في مارس 2019.

لذا، من الأهمية بمكان أن تأخذ السياسات العمومية بعين الاعتبار التطور المتسارع الذي تشهده الرياضة الإلكترونية، وأن تعمل على دراسة آثارها المحتملة على الأفراد والمجتمع، وذلك بما يمكن من ضبط ومواكبة دينامية تطورها.

الرياضة وممارسة الحقوق

طبقاً للميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة¹⁴، فإن ممارسة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة حق أساسي لكل إنسان¹⁵، اعتباراً لما تنطوي عليه من فوائد عديدة على الفرد وعلى الجماعة، على مستوى نقل القيم وتوطيد أواصر التماسك الاجتماعي وتعزيز التنمية البشرية.

كما يشدد الميثاق على المسؤولية الملقاة على عاتق السلطات العمومية في العمل، بشراكة مع جميع الفاعلين المعنيين، على بلورة رؤى استراتيجية وطنية مستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات حماية حقوق الأفراد. وعلاوة على ذلك، يحث الميثاق السلطات العمومية على اتخاذ التدابير الكفيلة بتجنب ومحاربة الممارسات الضارة بالأفراد وبالجماعات، كتعاطي المنشطات، والعنصرية، والتلاعب، وكافة أشكال التمييز، والعنف، وغير ذلك.

وينص دستور المملكة في العديد من فصوله بشكل صريح على الدور المحوري للدولة والمسؤوليات المنوطة بها في مجال السياسة العمومية الخاصة بقطاع الرياضة، مع التركيز على فئة الشباب. وفي هذا الصدد، يتعين على السلطات العمومية أن:

13 - <https://fr.hespress.com/97770-e-sport-nouvelle-discipline-a-la-mode-au-Maroc.html>/<https://lesec.ma/e-sport-enfin-une-league-professionnelle-au-maroc/>

- تدعم بالوسائل الملائمة النهوض بالرياضة¹⁶؛
- تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة¹⁷؛
- تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في التربية البدنية¹⁸؛
- تتخذ التدابير الملائمة لتيسير ولوج الشباب للرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتح طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات¹⁹.
- ومن هذا المنطلق، فإن الوثيقة الدستورية تُقرُّ بشكل ضمني بما للممارسة الرياضية من انعكاسات على المستويات الاجتماعية والتربوية والثقافية والصحية والاقتصادية.

16 - الفصل 26

17 - الفصل 26

18 - الفصل 31

19 - الفصل 33

السياسة العمومية في مجال الرياضة و«الاستراتيجية الوطنية للرياضة 2008-2020»

اعتماد مقاربة تشاركية في إعدادها

شكلت المناظرة الوطنية للرياضة فرصة للقيام بتشخيص لواقع الرياضة بالمغرب، وبلورة رؤية في هذا المجال ووضع خارطة طريق لتفعيلها.

ويشرف مباشرة من وزيرة الشباب والرياضة آنذاك، انكب فريق عمل مشكّل من ممثلين عن وزارة الشباب والرياضة ووزارة الداخلية واللجنة الوطنية الأولمبية المغربية ومؤسسات محتضنة وأساتذة جامعيين وخبراء في مجال الرياضة، على وضع الاستراتيجية الوطنية للرياضة، وذلك ارتكازاً على تشخيص مفصل يستند على خمسة مصادر للمعلومات، وهي:

- تحليل الرصيد المتوفر من وثائق ذات صلة؛
- لقاءات تواصلية مع الفاعلين على الصعيد الوطني؛
- تنظيم ستة منتديات في عدة جهات من المملكة ضمت أزيد من 1500 مشارك ومشاركة يمثلون مجموع الفاعلين المعنيين بالشأن الرياضي؛
- دراسة حول تمثيلات الرياضة بالمغرب؛
- ثلاث دراسات مقارنة حول الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي.

تقوم الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020، على رؤية تروم «ترسيخ الممارسة الرياضية وقيمها في الحياة اليومية للجميع، وجعل المغرب أرضاً للرياضة ومشتلاً للأبطال»، كما وضعت هذه الاستراتيجية خارطة طريق للسياسة العمومية في مجال الرياضة.

تذكير بالخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية

عشرة أهداف كبرى:

1. النهوض بالحق في الرياضة كحق أساسي وجعل الممارسة الرياضية عاملاً للإدماج الاجتماعي؛
2. ترسيخ قيم الرياضة في برامج التربية وفي أوساط الشباب؛
3. تعزيز الحكامة الجيدة داخل الهيئات المعنية بالشأن الرياضي؛
4. الارتقاء بجودة وترابط شبكة البنيات التحتية الرياضية للقرب؛
5. النهوض بمسالك وتخصصات التكوين في مهن الرياضة؛
6. تحسين أداء الرياضة المغربية والنهوض بتنافسياتها؛
7. جعل المغرب محوراً رياضياً على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

8. تعزيز قدرة المغرب على التأثير داخل المحافل الرياضية الدولية؛
9. الحفاظ على الرصيد الرياضي الوطني وتعزيزه؛
10. تطوير اقتصاد الرياضة.

أربع غايات رئيسية كمية:

1. زيادة عدد الممارسين بشكل منتظم للرياضة بثلاثة أضعاف، بما يجعل الرياضة الجماهيرية بالمغرب تستجيب للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المضمار؛
2. رفع عدد الرياضيين المُجازين بأربعة أضعاف، من أجل توفير القاعدة اللازمة لتطوير رياضة النخبة؛
3. زيادة عدد التجهيزات والمنشآت الرياضية بأربعة أضعاف، حتى يتسنى تمكين مجموع الساكنة من الوسائل الملائمة لمزاولة أنشطتها الرياضية؛
4. رفع عدد المؤطرين الرياضيين المؤهلين بخمسة أضعاف، لضمان التأطير المناسب للممارسة الرياضية.

خمس رافعات للتنفيذ:

من أجل الاستجابة لمجموع الطموحات الواردة في رؤية 2020، تمَّ تحديد خمس رافعات رئيسية للتنفيذ :

1. تتعلق الرافعة الأولى بالنهوض بالرياضة والممارسة الرياضية، وتضم ستة محاور:
 - تطوير ممارسة الرياضة والتربية البدنية وإدماجها في الديناميات الوطنية الهادفة إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي؛
 - النهوض بالدبلوماسية الرياضية المغربية؛
 - وضع برنامج للتصدي للشعب في الملاعب الرياضية؛
 - النهوض بالرصيد الرياضي الوطني؛
 - ضمان التقائية جهود كل من وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية الوطنية؛
 - إشراك وسائل الإعلام ومواكبتها لتنهض بدورها في تنمية الرياضة والممارسة الرياضية.
2. أما الرافعة الثانية، فتهتم تحديث نظام الحكامة، وتضم ثمانية محاور:
 - إعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالهيئات المعنية بالرياضة؛
 - ملاءمة الهيكلة التنظيمية لوزارة الشباب والرياضة مع الاستراتيجية المعتمدة، من خلال تعزيز صلاحياتها؛

- إحداث خلية لتتبع إعداد الرياضيين للمشاركة في دورات الألعاب الأولمبية؛
 - ملاءمة وتحسين الإطار القانوني الحالي المنظم للرياضة بالمغرب، من أجل مواكبة المستجدات في هذا المجال، لا سيما ما يتعلق بالاحتراف؛
 - ضمان الولوج المنصف للمرأة إلى مناصب المسؤولية داخل الهيئات المعنية بالرياضة؛
 - تشكيل لجنة قيادة للاستراتيجية الوطنية للرياضة على المستوى الوطني؛
 - إحداث مرصد وطني للرياضة؛
 - تعزيز التفاعل بين الهيئات المعنية بالرياضة وتشجيع انتظامها في إطار شبكات.
3. تتعلق الرافعة الثالثة بمجال التكوين، وتشمل خمسة محاور:
- تطوير برامج التكوين الإشهادية في مهن الرياضة؛
 - النهوض بمسالك التكوين المؤهلة للاحتراف لفائدة الرياضيين من المستوى العالي؛
 - إعطاء دينامية لعملية التقييب عن المواهب وتطويرها بشراكة مع المؤطرين داخل المدارس والجامعات الرياضية؛
 - تنمية العمل التطوعي لضمان تأطير تقني جيد للممارسة الرياضية؛
 - تقنين وضعية مراكز التكوين الخاصة ووضع تصنيف رسمي لها .
4. تتناول الرافعة الرابعة إشكالية التمويل، وتضم ستة محاور:
- الرفع من حجم التمويل العمومي المخصص للرياضة والعمل على ضمان حسن تدبيره؛
 - تثمين وتعزيز الممتلكات من البنيات والمرافق الرياضية التي تدبرها وزارة الشباب والرياضة؛
 - تطوير التمويل الذي تخصصه المقاولات للهيئات المعنية بالرياضة ورياضيي المستوى العالي؛
 - إقرار إطار تحفيزي لفائدة الشركات الرياضية، يتيح على وجه الخصوص بروز بعض الأندية الكبرى على المستوى القاري؛
 - إحداث صندوق لدعم الرياضة الاحترافية؛
 - إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، بهدف تحسيس المواطنين والمواطنات بفوائد الرياضة على الصحة.
5. أما الرافعة الخامسة، فتجعل من الجهة محركاً للاستراتيجية الوطنية للرياضة، وذلك من خلال خمسة محاور:
- إحداث مجالس جهوية للرياضة تضم مجموع الفاعلين على الصعيد الجهوي، وحث الجماعات الترابية على الانخراط بشكل أكبر في دينامية تطوير الرياضة والممارسة الرياضية بالمغرب؛
 - تنزيل الاستراتيجية الوطنية للرياضة في شكل مخططات للتنمية الجهوية الرياضية؛

- إنشاء وتأهيل أقطاب مندمجة للتميز؛
 - تثمين المؤهلات الطبيعية للجهات؛
 - إطلاق برنامج وطني لتطوير البنيات التحتية الرياضية وتأهيلها، وذلك بشراكة مع الفاعلين من القطاعين العام والخاص.
- وقد جرى العمل بالنسبة لهذه المحاور الثلاثين التي تقوم عليها الاستراتيجية، على تحديد النتائج المتوقعة، والشروط القبلية الواجب توفرها، والجهة المكلفة بالإنجاز، والفاعلين المعنيين، كما جرى تحديد المخاطر والصعوبات وتقدير كلفة التنفيذ ووضع مؤشرات التتبع وكذا الجدول الزمني التوقعي للتنفيذ.
- وأخيراً، ومن أجل ضمان تنزيل فعّال للاستراتيجية الوطنية للرياضة، تمّ اقتراح جملة من إجراءات المواكبة:
- الأخذ بعين الاعتبار أوجه الترابط بين المحاور الاستراتيجية، من أجل ترتيب الإجراءات حسب أولويتها، بما يُمكن من احترام الجدول الزمني التوقعي؛
 - وضع مخطط للتواصل يلائم طبيعة المُحاورين، بما يتيح تملُّكاً أفضل للاستراتيجية من لدن المتدخلين والفاعلين المعنيين؛
 - اقتراح هيئة تتولى تنزيل الاستراتيجية وكذا آلية القيادة التي تمكن من التتبع المستمر للتقدم المحرز في إطار كل محور من المحاور الاستراتيجية؛
 - تقدير ميزانية الاستثمار اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية وتقدير الكلفة الإضافية للتسيير المتعلقة بهذه الاستراتيجية بحلول سنة 2020.

حصيلة متباينة النتائج إجمالاً

هَمَّت عملية تقييم هذه الاستراتيجية الرافعات الخمس المنصوص عليها في الاستراتيجية، وهي النهوض بالرياضة، والحكامة، والتكوين، والتمويل، و«جعل الجهة محركاً للاستراتيجية»، وذلك بناءً على الحصيلة التي أنجزها القطاع الحكومي الوصي، وارتكازاً على وجهات نظر مختلف الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. والجدير بالذكر أن الحصيلة التي أنجزها قطاع الشباب والرياضة لا تأخذ في الاعتبار جميع الإجراءات المنفذة من قبل مجموع الفاعلين في الحقل الرياضي.

وفي هذا الصدد، ستعمل هذه الدراسة على تناول الاستراتيجية الوطنية للرياضة في ضوء أحكام الدستور، الذي جرى اعتماده بعد وضع الاستراتيجية الوطنية. كما سيتم تقديم إضاءة حول رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، بالنظر إلى النتائج التي حققها هذا النوع الرياضي على الصعيد الدولي خلال السنوات الأخيرة²⁰، مما يقتضي الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأشخاص في وضعية إعاقة.

الحصيلة بخصوص الرافعة الأولى المتعلقة بالنهوض بالرياضة والممارسة الرياضية

من الناحية الكمية

في ما يتعلق بالنهوض بالرياضة (الرافعة الأولى)، ووفق الحصيلة التي أنجزتها وزارة الشباب والرياضة في 2017، لم يتم بلوغ الأهداف المرقّمة التي حددتها الاستراتيجية ولم يتحقق أي تقدم في المحاور الستة التي يتضمنها مكوّن النهوض بالرياضة.

بالمقابل، نفذت وزارة الشباب والرياضة مبادرات أخرى للنهوض بالممارسة الرياضية، لم ترد في الاستراتيجية الوطنية، وتم إدماج الأهداف المتعلقة بالنهوض بالرياضة في عقود الأهداف الموقعة بين الوزارة والجامعات الرياضية.

والجدير بالذكر أن وزارة الشباب والرياضة والجامعات الرياضية تظل الفاعل الرئيسي في دينامية النهوض بالرياضة، علماً أنه لم يتم اتخاذ أي تدابير تتعلق بتبويب الفاعلين وقنوات النهوض بالرياضة، كما نصت على ذلك الاستراتيجية الوطنية للرياضة.

فعلى المستوى الكمي، نصت الاستراتيجية على ما يلي:

- زيادة عدد الممارسين للرياضة بشكل منتظم بثلاثة أضعاف، بالانتقال من 4 ملايين ممارس (13 في المائة من الساكنة) في سنة 2008 إلى 12 مليون ممارس (34 في المائة من الساكنة) في 2020؛
- رفع عدد الرياضيين المجازين بأربعة أضعاف، بالانتقال من 263.000 (0.8 في المائة من الساكنة) إلى 1.053.400 (2.8 في المائة من الساكنة).

وفي غياب نظام معلومات مندمج²¹ وعدم توفر المعطيات الإحصائية المتعلقة بالإجراءات والإنجازات الخاصة بثمان جامعات رياضية (على سبيل المثال: كرة السلة، والفروسية، والأيكيدو...)، تظل الحصيلة الرقمية غير دقيقة ولا تعكس الواقع. وفي هذا الصدد، فقد تعدد تقييم عدد الممارسين بشكل منتظم، علماً أن عددهم كان من المتوقع أن يبلغ 9.100.000 ممارس في 2017.

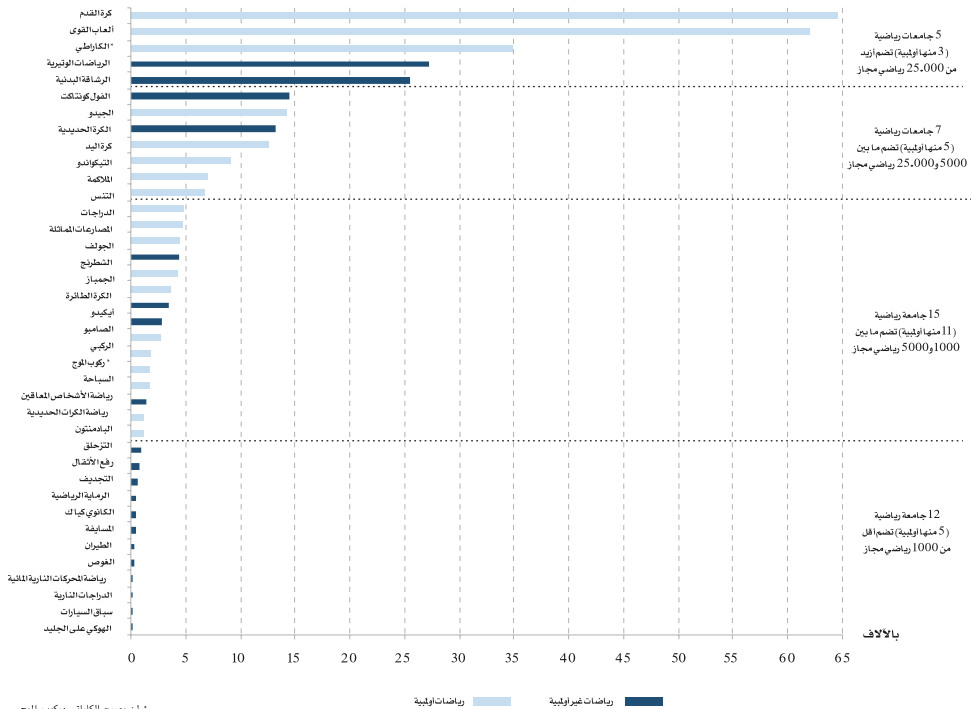
وقد ارتفع عدد الرياضيين المجازين بنسبة 30 في المائة، أي بزيادة صافية بلغت 85.000 مجازاً بين سنتي 2008 و2016. ومع ذلك، فبينما كان من المقرر أن يصل هذا العدد إلى 653.700 في 2016، فإنه لم يتجاوز 337.400 مجازاً (أي 1 في المائة من الساكنة)، 66.300 منهم فقط من النساء (أي 19 في المائة من مجموع الرياضيين المجازين).

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن 20 في المائة من الجامعات الرياضية (كرة القدم، ألعاب القوى، الكاراطي، الرياضات الوتيرية والرشاقة البدنية) تستأثر بـ 80 في المائة من عدد الرياضيين المجازين بالمغرب.

توزيع الرياضيين المجازين حسب الجامعات، برسم 2016/2015

20 في المائة من الجامعات الرياضية تستأثر بـ 80 في المائة من عدد الرياضيين المجازين بالمغرب

مجموع الرياضيين المجازين 337 400



* إن يسمح الكارتي وركوب الخيل ورياضتين أولمبيتين إلا انطلاقاً من سنة 2020

المصدر: الحصيلة التي أنجزتها وزارة الشباب والرياضة في سنة 2017.

على مستوى «الإدماج في مبادرات التنمية البشرية»

خلافاً لما خلصت إليه الحصيلة التي أنجزتها وزارة الشباب والرياضة سنة 2017، فقد تم تحقيق إنجازات هامة، لاسيما من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي هذا الصدد، تم تقديم دعم كبير لقطاع الرياضة. فخلال الفترة 2005-2010، جرى تنفيذ 1400 مشروع يتعلق بالرياضة، بينما تم إنجاز 2600 مشروع وإجراء يهتم مجال الرياضة²² خلال الفترة 2011-2018. ووفق المعطيات التي قدمتها التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فقد مكنت هذه المشاريع من المساهمة، بشراكة مع الفاعلين الآخرين المعنيين (قطاع الشباب والرياضة، والمنتخبون، والجمعيات) في بناء أزيد من 173 قاعة رياضية ومتعددة الرياضات، و23 داراً للشباب، و1860 ملعباً للقرب وفضاء رياضياً، و150 مركباً رياضياً، كما تم تنفيذ أكثر من 700 نشاط يتعلق بتوفير المعدات الرياضية.

وبرسم مرحلتها الثالثة (2019-2023)، تنص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تنفيذ برنامجين جديدين، هما: «تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب» و«الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة». وقد تم إدراج موضوع الرياضة ضمن برنامج «الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة»، لا سيما على مستوى المحور الرابع المتعلق بـ «التفتح والتفوق المدرسي».

ويؤخى من هذا البرنامج دعم البنيات المتوفرة حالياً، مع التركيز على البنيات الرياضية على مستوى المدارس. كما سيتم استهداف الوسط القروي، خاصة المناطق التي تسجل خصاصاً كبيراً في الخدمات الصحية والتعليمية.

وقد كشفت عملية التقييم الأولي للإنجازات وللزيارات الميدانية التي قامت بها التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية عن الملاحظات التالية:

- وجود مشاكل في سير هذه البنيات بسبب عدم وضوح المسؤوليات ونقص الموارد البشرية والمالية. وهذا ما يخلف مشاكل تتعلق بديمومة أكثر من 4000 مشروع، إضافة إلى غياب «جودة الخدمات المقدمة».
- تغيير الهدف الأصلي للمشروع. وكنموذج على ذلك، تم تقديم بعض ملاعب القرب، لا سيما بالنسبة للأحياء المستهدفة، والتي تم تفويض تدبيرها لجمعيات، بهدف ضمان تكافؤ الفرص وإتاحة الولوج إلى هذه الملاعب لفائدة الساكنة التي تعيش في وضعية هشاشة. غير أنه اتضح أن بعض الجمعيات أضفت صبغة تجارية على هذه الخدمة.
- شرعت بعض القاعات الرياضية المجهزة في العمل مع المدارس الخاصة على حساب أطفال الأحياء المستهدفة، بالإضافة إلى إغلاقها في أيام العطل وفي نهاية الأسبوع.
- فوارق مجالية في مجال البنيات التحتية، حيث لم يستمد العالم القروي كما ينبغي من هذه البنيات.
- لم يتم التنصيص عند إعداد المشروع على صيانة البنيات التحتية.
- شبه غياب للمراقبة والتتبع.

22 - جلسة إنصات نظمت مع ممثلة التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 9 أكتوبر 2019.

وقد دعت ممثلة التسليقة الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعد عرضها لهذه العناصر إلى الانكباب على موضوع تدبير هذه البنيات، والعمل على ضمان عدالة مجالية في توزيعها، والتفكير في جيل جديد من المشاريع التي تلي الحاجيات الجديدة للشباب.

والجدير بالذكر أن أنشطة النهوض بالممارسة الرياضية التي تقوم بها بشكل أساسي الجمعيات الرياضية لا يخصص الحيز المناسب لديناميتها في حصيلة القطاع الوصي بخصوص التنمية البشرية والرفع من تمويل قطاع الرياضة.

مبادرة جمعوية متميزة²³

من بين المشاريع، التي تبرز المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي ينطوي عليها تطوير الرياضة، يجدر بنا تسليط الضوء على العمل الذي تقوم به جمعية «تيبو المغرب» (TIBU). فقد تم إنشاء هذه الجمعية في البداية من قبل مجموعة من الشباب لتنظيم بطولة دولية لكرة السلة الجامعية، قبل أن تتحول في ما بعد إلى منظمة غير حكومية وطنية تتمثل مهمتها في توظيف الرياضة كوسيلة للتربية والإدماج الاجتماعي والتنمية البشرية. ويرتكز عمل هذه الجمعية على ثلاثة محاور استراتيجية وهي:

تمكين الشباب من خلال الرياضة، من خلال تنظيم قوافل لكرة السلة، بهدف تمرير جملة من الرسائل المتعلقة بالحياة اليومية، من خلال المبادئ الأساسية لكرة السلة (وضع هدف في الحياة، روح التقاسم، القدرة على المضي قدماً، التحلي بالروح الإيجابية). ويهم هذا البرنامج أكثر من 150.000 شاباً وشابة. كما يتم تنظيم مخيمات صيفية (يستفيد منها شباب ينحدرون من أوساط مختلفة)، تتضمن دروساً في كرة السلة واللغات وتنمية الذات والتواصل والقيادة، فضلاً عن تكوين في مجال ريادة الأعمال الرياضية الاجتماعية، يمتد على فترة تتراوح بين أسبوعين وشهر واحد.

التربية عن طريق كرة السلة، من خلال إحداث أكاديميات لكرة السلة انطلاقاً من سنة 2013، وإنشاء مراكز لتطوير المهارات المعرفية والاجتماعية والذاتية في سنة 2015، وذلك بشراكة مع القطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية. ويستفيد الشباب داخل هذه الأكاديميات من 3 إلى 5 حصص أسبوعية في مجال كرة السلة، وتتبع على المستوى الحركي والمعرفي والاجتماعي والذاتي، وورشات في مجال القيادة، ومعدات رياضية، فضلاً عن التأمين، وذلك مقابل اشتراك سنوي (20 في المائة من المستفيدين لديهم منح دراسية بفضل شركاء الجمعية). كما بادرت جمعية «تيبو المغرب» إلى إنشاء مدرسة لكرة السلة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، وهي موجهة للشباب ذوي القدرة المحدودة على الحركة، وتعتمد نفس البرامج المعمول بها في أكاديميات كرة السلة. ويستفيد من خدمات مراكز تطوير المهارات المعرفية والاجتماعية والذاتية ما بين 120 و150 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة من مختلف مدارس الأحياء، حيث يستفيدون بشكل مجاني من ثلاث حصص أسبوعية لتلقي تكوين في رياضة كرة السلة واللغة الفرنسية ومهارات القيادة.

قابلية تشغيل الشباب عن طريق الرياضة: يستهدف هذا البرنامج الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة، الذين يعيشون في وضعية صعبة ولهم شغف بالرياضة. وتستهدف المرحلة الأولى من البرنامج، التي تمتد لثلاث سنوات، 180 شاباً وشابة من الدار البيضاء الكبرى، بمعدل 60 شاباً وشابة في كل فوج يستغرق تكوينه سنة واحدة. وتشمل المجالات الاستراتيجية لهذا البرنامج التكوين واكتساب المهارات التقنية والسلوكية، واكتساب الخبرة المهنية في مجال الصناعات الرياضية، والتعليم من خلال الرياضة، والمواكبة من أجل ولوج سوق الشغل، وذلك بدعم من مجموعة من المقاولات التي تتعهد بتشغيل هؤلاء الشباب.

على مستوى الرياضة المدرسية والجامعية:

بخصوص إرساء الالتقائية بين القطاعين الحكوميين المكلفين بالشباب والرياضة، والتربية

الوطنية، من أجل: (أ) الاستثمار الأمثل للموارد من خلال الاستخدام المتبادل للبنيات التحتية الرياضية وللتأطير؛ و(ب) ملاءمة المناهج الرياضية والدراسية لفائدة المواهب الشابة؛ و(ج) تعزيز مكانة الرياضة في برامج وزارة التربية الوطنية، فقد تم اتخاذ إجراء واحد فقط مؤخراً، ويتعلق باعتماد مسلك البكالوريا «رياضة ودراسة»²⁴.

وحسب الحصيلة التي أنجزتها وزارة الشباب والرياضة سنة 2017، فإنه لم يتم إنشاء الجمعيات الرياضية بالمؤسسات الجامعية ومؤسسات التربية والتعليم المدرسي العمومي والتعليم المدرسي الخصوصي والتكوين المهني العمومي أو الخصوصي، التي يتعين إحداثها بموجب المادتين 4 و7 من القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة. كما لم يتم تحديد الأنظمة الأساسية النموذجية لهذه الجمعيات الرياضية بموجب نص تنظيمي.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم شددوا عن أهمية الدور الذي تضطلع به الرياضة المدرسية، سواء من أجل النهوض بالرياضة الجماهيرية أو اكتشاف المواهب الشابة بالنسبة لرياضة التباري. كما أعربوا عن قلقهم إزاء تراجع ممارسة التربية البدنية والرياضة المدرسية على مستوى مؤسسات التربية والتعليم المدرسي.

أما بالنسبة لقطاع التربية الوطنية²⁵، فإن واقع الرياضة المدرسية، هو في حال أفضل بالنظر إلى النتائج الجيدة التي حققتها الفرق المدرسية الوطنية في المسابقات والتظاهرات الدولية.

غير أن فاعلين آخرين جرى الإنصات إليهم يقدمون قراءة أخرى لهذه الحصيلة. فبالنظر إلى أن المدرسة هي الفضاء الذي يتم فيه اكتساب القيم الرياضية والممارسة الرياضية بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة، وأنها فضاء لاكتشاف المواهب، فإنهم يسجلون أن الرياضيين ينضمون إلى الأندية في سن متأخرة، عند بلوغهم سن 12 تقريباً، دون أي إعداد رياضي، مما يضطر الأندية إلى فقدان ثلاث سنوات من أجل إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال، في وقت تشتغل فيه بلدان أخرى خلال هذه السن على تطوير القدرات والتكوين.

كما أعرب هؤلاء الفاعلون عن تخوفهم من مغبة اندثار بعض الأنواع الرياضية، ككرة اليد والكرة الطائرة بسبب تراجع ممارستها داخل المؤسسات التعليمية.

وعلاوة على ذلك، سجل هؤلاء الفاعلون أنه على الرغم من أن التربية البدنية تعتبر إلزامية على مستوى المناهج الدراسية، فإن العديد من المؤسسات التعليمية لا تدرس هذه المادة بسبب افتقارها للفضاءات الخاصة بممارستها أو الخصائص المسجل في الموارد البشرية المتخصصة. ولتجاوز هذه الإشكالية، عملت وزارة التربية الوطنية منذ سنة 2015 على إحداث مراكز رياضية على مستوى مؤسسات التعليم الإعدادي، تتكفل بتلاميذ مؤسسات التعليم الابتدائي المجاورة، إما لتعويض نقص الفضاءات أو الموارد البشرية في المستوى الابتدائي، أو اكتشاف الأطفال الذين يمتلكون مؤهلات على المستوى الرياضي²⁶.

24 - انظر القسم المخصص للتكوين في هذه الدراسة.

25 - جلسة إنصات نظمت مع وزارة التربية الوطنية، كما تم تزويد المجلس بمجموعة من الوثائق ذات الصلة.

26 - جلسة إنصات نظمت مع كل من مدير الارتقاء بالرياضة المدرسية بوزارة التربية الوطنية والرئيس المنتدب للجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية، 9 يناير 2019.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحيز الزمني الأسبوعي المخصص للتربية البدنية لا يتعدى ساعتين فقط على مستوى طور التعليم الإعدادي، وهو حيز غير كاف لتحقيق وقع حقيقي على صحة التلاميذ وعلى أداؤهم، علماً أنه يوصى في هذا المضمار بإجراء ثلاث حصص على الأقل من التربية البدنية والرياضية في الأسبوع للتصدي لانعكاسات قلة النشاط البدني²⁷.

أما الرياضة الجامعية فليست أحسن حالاً. فمن أصل 900.000 طالب جامعي، استفاد 154.000 طالب فقط من أنشطة رياضية سنة 2016²⁸. وتعاني الرياضة الجامعية من نقص في الموارد البشرية والمادية.

ومن المفارقات، أن عدد البطولات المنظمة ارتفع من 4 بطولات، قبل سنة 2012، إلى 11 بطولة بعد إعادة هيكلة الجامعة الملكية المغربية للرياضة الجامعية، بينما تراجعت الميزانية المرصودة من قبل القطاع الحكومي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي للتربية البدنية بالمؤسسات الجامعية من مليوني درهم إلى 736.000 درهم. وعلاوة على ذلك، وإذا كانت المادة 2 من القانون رقم 30.09 تنص على أن مواد التربية البدنية والرياضة تلقن إجبارياً في جميع المؤسسات الجامعية ومعاهد التعليم العالي العمومي أو الخصوصي، فإن الجامعة الملكية المغربية للرياضة الجامعية تجد نفسها عاجزة عن الالتزام بمقتضيات هذا القانون بسبب الخصائص المسجل على مستوى المؤطرين الرياضيين. وهكذا، تتوفر بعض الجامعات على 3 مشرفين رياضيين لكل 140.000 طالب وطالبة²⁹.

ومن أجل تعويض هذا الخصائص على مستوى المؤطرين الرياضيين، تتم الاستعانة، في إطار نظام الأساتذة العرضيين، بخدمات أساتذة التربية البدنية والرياضة التابعين للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المهني. وفي ما يتعلق بالبنيات التحتية الرياضية، تتوفر 6 جامعات فقط من أصل 12 جامعة على بنيات تحتية جيدة. ويجري حالياً تنفيذ مشاريع لتجديد وتشيد بنيات تحتية رياضية في عدد من الجامعات، لا سيما في القنيطرة ووجدة، وكذا على مستوى الأحياء الجامعية³⁰. وهناك اليوم تسويق غير رسمي، سيكون من المفيد إضفاء الطابع الرسمي عليه، بين مؤسسات التعليم الجامعي والرياضة المدرسية والأندية والجامعات الرياضية، لتتبع الطلبة الجامعيين الذين يمتلكون مؤهلات جيدة ولاسيما الذين سبق أن حققوا نتائج واعدة قبل الوصول إلى طور التعليم العالي. والجدير بالذكر أن نظام «رياضة ودراسة» الذي تم اعتماده مؤخراً يقتصر على مستوى البكالوريا، ويتوقع أن يمتد إلى المستوى الجامعي لتمكين الرياضيين من المستوى العالي، الذين هم في غالبيتهم اليوم بصدد إنهاء دراساتهم الجامعية، من الاستفادة من إعادة توظيف برامجهم الدراسية بما يتيح لهم المشاركة في المنافسات الرياضية.

التدابير والمبادرات التي اتخذها قطاع الشباب والرياضة من أجل النهوض بالممارسة الرياضية، والتي لم ترد في الاستراتيجية الوطنية للرياضة:

تستهدف المدارس الرياضية التابعة لقطاع الشباب والرياضة الأطفال المتدرسين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة، أي ما يمثل 3.8 مليون طفل وطفلة. وقد تم تعزيز هذه المدارس والرفع من طاقتها الاستيعابية، حيث انتقلت من 28.000 مستفيد سنوياً في 2010 إلى 40.000

27 - المرجع نفسه.

28 - جلسة إصنات عقدت مع الكاتب العام للجامعة الملكية المغربية للرياضة الجامعية، 9 يناير 2019.

29 - المرجع نفسه، (نموذج جامعة ابن زهر).

30 - المرجع نفسه.

مستفيد سنوياً في 2016. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن الألعاب الوطنية للمدارس الرياضية تغطي بالكاد 1 في المائة في المتوسط من الفئات المستهدفة في كل دورة من دوراتها.

وتم وضع برنامج «أبطال الحي» في سنة 2014، الذي يستهدف الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 10 و14 سنة، المنحدرين من المناطق الحضرية والقروية الأكثر خصاصة (ما يقدر بنحو 2.6 مليون طفل)، بميزانية سنوية تبلغ 3 ملايين درهم. ويعتبر هذا البرنامج ناجحاً إذ شهد زيادة في عدد المشاركين والأنواع الرياضية المبرمجة خلال الدورات الثلاث المنظمة، حيث انتقل عدد المشاركين من 67.200 مشارك في 2014 إلى 72.800 مشارك في 2017. ومع ذلك، فإن هذا البرنامج لا يشمل سوى 3 في المائة من الفئات المستهدفة في كل دورة من دوراته.

كما تم إحداث اللجنة الوطنية للارتقاء بالرياضة النسوية في سنة 2011، من أجل تحسيس النساء بأهمية الممارسة الرياضية، وتعزيز استفادتهن من برامج التكوين وولوجهن إلى مناصب المسؤولية في المجال الرياضي. وقد تم تنفيذ أزيد من 1000 مشروع يتعلق بالأنشطة الرياضية الموجهة للمرأة والأنشطة التحسيسية والدورات التكوينية في مجال الحكامة، استفادت منه حوالي 150.000 امرأة.

ومع ذلك، لا يزال نظام المعلومات الخاص بقطاع الشباب والرياضة بشأن مراعاة البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي محدوداً على مستوى برمجة الميزانية. وهكذا، وكما يتضح من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019، فإن من بين 8 مؤشرات للنجاح المدمجة للنوع، لم يتم تقديم المعطيات المتعلقة بثلاثة مؤشرات («نسبة النساء والفتيات في مؤسسات رياضة النخبة»، «نسبة النساء والفتيات في مؤسسات الرياضة الذكورية»، «نسبة تفوق الرياضيين في التظاهرات الدولية حسب النوع»)، كما أن المعطيات المقدمة بالنسبة لباقي المؤشرات تتعلق بالأهداف وليس بالنتائج («نسبة تمثيل النساء في رياضة النخبة»، «نسبة تمثيل النساء في الفيدراليات الرياضية مع مراعاة النوع الاجتماعي»، «نسبة تحسن الأجهزة الرياضية المخصصة للنساء والفتيات»، «نسبة النساء الممارسات للرياضة»، «عدد التظاهرات الرياضية لفائدة النساء»).

وخلافاً لتقارير السنوات السابقة، لم يرد هذا القطاع الوزاري في التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي الخاص بمشروع قانون المالية لسنة 2020.

التدابير والمبادرات التي اتخذتها الجامعات الرياضية من أجل النهوض بالممارسة الرياضية، والتي لم ترد في الاستراتيجية الوطنية للرياضة:

شملت الجهود التي بذلتها الجامعات الرياضية من أجل النهوض بالممارسة الرياضية مبادرتين اثنتين.

تتعلق المبادرة الأولى بتوقيع عقود أهداف بين وزارة الشباب والرياضة والجامعات الرياضية، تهمُّ إلزامية العمل على النهوض بالنشاط الرياضي المعني وتعزيز آلياته التواصلية نظير الاستفادة من ميزانية مخصصة لهذا الغرض. وبموجب نظام عقود الأهداف، فإن الجامعات الرياضية باتت ملزمة بالتوفر على موقع إلكتروني. ويجري حالياً تنفيذ العديد من التدابير الرامية إلى النهوض بالرياضة من لدن الجامعات الرياضية، من قبيل تنظيم أيام الأبواب المفتوحة، وأيام تحسيسية داخل المدارس والأندية والجمعيات للتعريف بالنشاط الرياضي المعني، فضلاً عن تنظيم بطولات على صعيد العصب للتعريف بالممارسة الرياضية من المستوى العالي. وفي

هذا الصدد، يعتبر تزايد أعداد الرياضيين المجازين مؤشراً لقياس مدى نجاعة جهود النهوض بالممارسة الرياضية وتطوير آليات التواصل بشأنها.

أما المبادرة الثانية، فتتمثل في إحداث «الجامعة الملكية المغربية للرياضة للجميع» في سنة 2009، والتي تهدف إلى تنمية وتنظيم مختلف الأنشطة الرياضية الموجهة للمواطنين وللمواطنين من مختلف الفئات العمرية، والتعريف بمزايا الرياضة للجميع والتشجيع على تعميم الممارسة الرياضية³¹. وتتولى هذه الجامعة تنظيم قوافل رياضية في جميع أنحاء التراب الوطني، بالإضافة إلى تنظيم أيام رياضية داخل المؤسسات السجنية.

حصيلة تطور البنيات التحتية:

يُقصد بالبنية التحتية الرياضية كل فضاء مخصص ومهيئ أو بناية مجهزة بصورة أو بأخرى تتيح الممارسة الفردية أو الجماعية لنوع أو عدة أنواع رياضية (ملعب لألعاب القوى أو لكرة القدم، ملعب لكرة المضرب، مسالك للغولف، مضمار سباق الدراجات، قاعة مغطاة للألعاب الرياضية، وما إلى ذلك).

إن أي مسعى للنهوض بالرياضة يظل مشروطاً بتوفر بنيات تحتية رياضية تستجيب لمعايير محددة.

وقد خلص التقييم الذي أجرته وزارة الشباب والرياضة في سنة 2017، إلى الملاحظات الثلاث التالية بخصوص البنيات التحتية قبل 2008:

- الخصائص المسجل على مستوى البنيات التحتية للقرب وتقدمها وتراجع عدد القاعات متعددة الرياضات المصنفة إلى 28 قاعة في الفترة ما بين 2000 و2009، أي ما يمثل قاعة رياضية واحدة لكل 1.100.000 مواطن ومواطن؛
- العدد غير الكافي للبنيات التحتية المهيكلّة وعدم مطابقتها للمعايير الدولية، حيث تم إحصاء 4 ملاعب فقط يمكن استغلالها (فاس، وجدة، الرباط، الدار البيضاء) و3 ملاعب توجد قيد الإنشاء؛
- تسجيل سلوكات مشينة وأعمال الشغب في الملاعب الرياضية.
- وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للرياضة ضمن أهدافها زيادة عدد المنشآت الرياضية بأربعة أضعاف، وهو ما يعني الانتقال من 8000 فضاء رياضي في 2008 إلى حوالي 32.000 فضاء في 2020.
- وتبعاً لذلك، نصّت الاستراتيجية على أربعة أورش كبرى:
- تطوير البنيات التحتية الرياضية وتأهيلها؛
- إنشاء أقطاب مدمجة للتميز وتأهيلها؛
- التصدي للسلوكات المشينة ومظاهر الشغب في الملاعب الرياضية؛
- تثمين وتعزيز الممتلكات من البنيات والمرافق الرياضية التي تشرف الوزارة على تدبيرها.

وقد شملت أهم المنجزات المحققة في هذا الصدد تطوير وتأهيل البنيات التحتية الرياضية وتعزيز الأمن داخل الملاعب الرياضية. أما في ما يتعلق بجهود إحداث وتأهيل الأقطاب المدمجة للتميز، وبتعزيز الممتلكات من البنايات والمرافق الرياضية التي تدبرها الوزارة، فقد سجلت انطلاقة محتشمة، بل إنها لم تتطرق بالمرّة، بالنسبة للورش الأخير.

تطوير البنيات التحتية الرياضية وتأهيلها:

حددت الاستراتيجية الوطنية للرياضة ثلاثة إجراءات في هذا الشأن:

- وضع خريطة للحاجيات في مجال البنيات التحتية الرياضية، حسب النوع وحسب الجهة؛
- تطوير شبكة البنيات التحتية للقرب وتأهيلها؛
- تطوير شبكة البنيات التحتية المهيكلة وتأهيلها.

لكن الملاحظ أن حصيلة المنجزات لم تسلط الضوء سوى على الإجراءات الأخيرين. وعلاوة على ذلك، لم يتم قياس تطور عدد الوحدات الرياضية، كما لم يتم الأخذ في الاعتبار سوى عدد البنيات التحتية الرياضية التابعة لوزارة الشباب والرياضة.

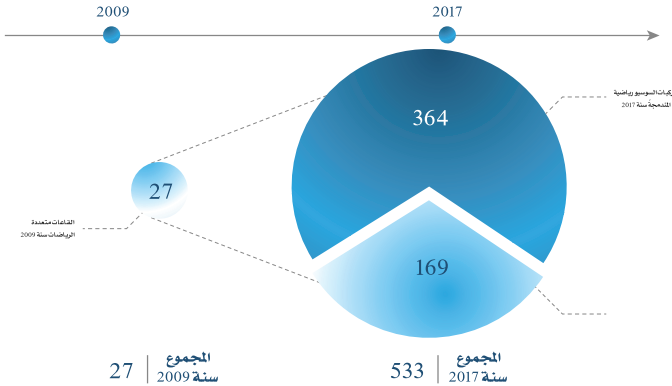
تطوير البنيات التحتية للقرب وتأهيلها:

سُجِّل نموٌّ قويٌّ في عدد البنيات التحتية الرياضية التابعة لوزارة الشباب والرياضة، حيث انتقلت من 56 منشأة رياضية في سنة 2009 إلى 611 منشأة في سنة 2017، أي ما يعادل 555 منشأة رياضية إضافية.

وهكذا، تم بناء 364 مركباً سوسيو رياضياً مندمجاً و142 قاعة متعددة الرياضات (27 في سنة 2009) موزعة على مجموع التراب الوطني.

تطور عدد البنيات التحتية الرياضية للقرب بين سنتي 2009 و2017

تم ما بين سنتي 2009 و2017 بناء 506 من البنيات التحتية الرياضية للقرب، منها 364 مركباً سوسيو رياضياً مندمجاً و142 قاعة متعددة الرياضات



تعد المركبات السوسيو رياضية للتدمجة التي جرى إطلاقها منذ سنة 2010 أولى البنيات التحتية التي تتوفر على ملاعب للقرب مجهزة بشكل جيد

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

ومع ذلك، وإذا كانت جميع الجهات قد استفادت من بنيات تحتية للقرب، مما مكن من تحسين التغطية الجغرافية، إلا أن عددها لا يزال غير كاف مقارنة بالحاجيات المسجلة في هذا المضمار. ففي سنة 2017، كان المغرب يتوفر على بنية تحتية رياضية واحدة للقرب لكل 68.400 مواطن (ة). وعلى سبيل المقارنة، تتوفر فرنسا على بنية تحتية رياضية واحدة في المتوسط لكل 212 نسمة.

تطور أكيد لكن عملية تأهيل شبكة البنيات التحتية الكبرى لم تكن دائماً مطابقة للمعايير الدولية:

في ما يتعلق بالبنيات التحتية الكبرى، تم تشييد ما يقرب من 50 منشأة بين سنتي 2009 و2017: 3 ملاعب كبرى، و15 مسبجاً مغطى، و31 حلبة لألعاب القوى. ومع ذلك، فإن بعض هذه البنيات التحتية غير مؤهلة لاستضافة تظاهرات رياضية كبرى بسبب عدم مطابقتها للمعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، تمت إعادة تأهيل بعض البنيات التحتية الخاصة بألعاب القوى وكذا المجمع الرياضي «مولاي عبد الله» بالرباط، حيث تمت ملاءمة هذا المجمع الرياضي مع المعايير التي يفرضها دفتر تحملات الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) والاتحاد الدولي لألعاب القوى، كما تمت أجرأة جميع الأهداف المسطرة³² تقريباً: إعادة تأهيل أكاديمية دولية متعددة التخصصات لألعاب القوى، وخمسة مراكز جهوية للتكوين، ومركز للطب الرياضي و14 حلبة لألعاب القوى (من أصل 16 حلبة التي كان من المقرر بناؤها).

تم تعزيز الأمن في الملاعب الرياضية، لكن المقاربة المعتمدة تبقى غير كافية بالنظر إلى تنامي أعمال الشغب بمناسبة اللقاءات الرياضية:

نصّت الاستراتيجية الوطنية للرياضة على إجراءين رئيسيين، من أجل تعزيز الأمن في الملاعب الرياضية، يهتمان وضع إطار قانوني زجري وتحديث التجهيزات الأمنية من جهة، وإطلاق حملات تحسيسية موجهة للمشجعين من جهة ثانية.

وقد تم وضع الإطار القانوني الزجري، من خلال إصدار القانون رقم 09.09 في 2 يونيو 2011 المتعلق بتتيميم مجموعة القانون الجنائي. ويدرج هذا القانون ضمن مقتضيات القانون الجنائي فرعاً جديداً يتعلق بالعنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبةها، والذي ينص في الفصل 1-308 على أنه «دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 1.200 إلى 20.000 درهم كل من ساهم في أعمال عنف أثناء مباريات أو تظاهرات رياضية أو بمناسبةها أو أثناء بث هذه المباريات أو التظاهرات في أماكن عمومية أو بمناسبة هذا البث...».

وعلاوة على ذلك، تم تحسين معدات المراقبة وتعزيز التجهيزات الأمنية (المراقبة بالفيديو، مراقبة الولوج، المعدات الصوتية).

كما تم تخصيص شبائيك لاقتناء التذاكر والعمل على إرساء تدبير أفضل للفضاء الداخلي للملاعب (مقاعد مرقمة واحترام الطاقة الاستيعابية للملاعب). وقد مكنت هذه الإجراءات من تحسين الأمن في الملاعب الرياضية مقارنة بسنة 2008. ومع ذلك، يجب اتخاذ إجراءات أمنية

32 - في إطار الاتفاقية الإطار الموقعة في 2009 بين كل من وزارات الشباب والرياضة والداخلية والاقتصاد والمالية وصندوق الحسن الثاني، من أجل إعادة تأهيل البنيات التحتية الخاصة بألعاب القوى.

ووقائية أخرى خارج الملاعب بالنظر إلى مختلف مظاهر العنف والاعتداءات التي تمس بسلامة الممتلكات والأشخاص التي تسجل عقب انتهاء التظاهرات الرياضية.

ورشان انطلاقاً بشكل محتشم:

نصّت الاستراتيجية الوطنية للرياضة على تصميم وبناء شبكة لأقطاب التميز، من خلال تحديد الأنواع الرياضية ذات الأولوية التي تتطلب إنشاء أقطاب للتميز، من جهة، وإحداث وتأهيل ستة أقطاب جهوية وقطب وطني واحد، من جهة ثانية. ومن بين كل هذه الإجراءات، تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم الشروع إلا في بناء مدينة رياضية في طنجة، وكان من المقرر الانتهاء من أشغالها في 2018، غير أن هذه الأشغال لا تزال تتقدم بوتيرة بطيئة بعد مرور خمس سنوات على إطلاقها. وفضلاً عن ذلك، من المفترض أن تكون الدراسات قد أطلقت لاستكمال أشغال بناء المدينة الرياضية بكل من بن سليمان وإفران.

وفي ما يتعلق بتثمين وتعزيز الممتلكات من البنيات والمرافق التي يشرف القطاع على تدبيرها، نصّت الاستراتيجية الوطنية للرياضة على تعزيز شبكة البنيات التحتية الحالية والعمل على الاستثمار الأمثل لرصيده العقاري، من خلال مبادلة الأراضي التي يمتلكها القطاع في ضواحي المدن بأراضٍ تقع في وسط المدينة، وتوفير القطاع الوصي لقطع أرضية بشكل مجاني مقابل إقامة بنيات تحتية وتجهيزات رياضية. وفي هذا الصدد، لم يتم تنفيذ أي إجراء في إطار هذا الورش. ومن بين أسباب هذا الأمر كما جاء في الحصيلة التي أنجزها القطاع الوصي في 2017، كون هذا الأخير لا يملك رصيماً عقارياً خاصاً به يمكن تثمينه.

موقف الفاعلين في الحقل الرياضي بخصوص تطوير البنيات التحتية:

كشفت جلسات الإنصات التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع العديد من الجامعات الرياضية أن الخصائص في مجال البنيات التحتية الرياضية لا يزال مستمراً، مشكلاً عقبة حقيقية أمام جهود الجامعات الرياضية من أجل تطوير الاحتراف.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال العديد من البنيات التحتية تواجه مشاكل على مستوى تدبير الأنشطة وتنظيمها، كالمسابح التابعة لقطاع الشباب والرياضة على سبيل المثال.

وتتوفر غالبية ملاعب كرة القدم على أرضيات ترابية، مما يعيق إقامة المباريات خلال فصل الشتاء.

أما الجامعة الملكية المغربية للتنس، فأعربت عن أسفها لعدم كفاية، بل شبه انعدام بنيات تحتية عمومية خاصة برياضة التنس. ولعل ما يؤكد ذلك هو الأرقام المستخلصة من الدراسة الدولية المقارنة، حيث يتوفر المغرب على 700 ملعب للتنس مقابل 33.300 ملعب في فرنسا³³.

وقد أعرب العديد من رؤساء الجامعات الرياضية عن أسفهم لغياب التنسيق على مستوى مخططات تهيئة ملاعب القرب، مما أدى إلى إغفال العديد من الأنواع الرياضية.

وعلاوة على ذلك، أدت عملية تهيئة المدن إلى اختفاء الكثير من «المساحات الخالية» التي كانت بمثابة فضاءات رياضية داخل الأحياء، دون الحرص على تخصيص مساحات لممارسة الأنشطة

33 - دراسة مقارنة دولية قدمتها الجامعة الملكية المغربية للتنس خلال جلسة الإنصات التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الجامعة بتاريخ 30 يناير 2019.

البدنية والرياضية، كما تنص على ذلك المادتان 84 و85 من القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، والقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير. ونتيجة لذلك، يسجل خصائص متفاوتة في مجال البنيات التحتية وضعف في مراعاة الحاجيات من المساحات والتجهيزات الرياضية عند إعداد تصاميم تهيئة المدن والمجالات الترابية.

كما سجل العديد من الفاعلين ضعف التشاور والتصبة الأحادية الجانب لقرارات التهيئة، مما أدى إلى ضعف حجم وجودة البنيات التحتية الرياضية.

الحصيلة بخصوص الرافعة الثانية المتعلقة بتحديث آليات الحكامة

حددت الاستراتيجية الوطنية للرياضة من بين أهدافها تحديث آليات حكامه الرياضة وتنظيمها بشكل أفضل، من خلال ثلاثة أورش كبرى، تتمثل في الإصلاح الشامل للإطار التشريعي والتنظيمي للرياضة، وإعادة تحديد أدوار ومسؤوليات الفاعلين في الحقل الرياضي وتوضيح طبيعة علاقاتهم، وإحداث هيئات رياضية جديدة وإصلاح الهيئات الرياضية الموجودة.

إطلاق ورش الإصلاح الشامل للإطار التشريعي والتنظيمي للرياضة لكن دون استكمالها:

انطلقت عملية الإصلاح بإصدار القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة في 24 غشت 2011، غير أنه لم يصدر سوى 11 نصاً تطبيقياً من أصل 26 نصاً لازماً لتنفيذ مقتضيات هذا القانون:

- المرسوم رقم 2.10.628، بتطبيق القانون رقم 30.09، الصادر في نونبر 2011؛
- القرار الصادر بسن النظام الأساسي النموذجي للجامعات الرياضية (مارس 2013)؛
- القرار المتعلق بتحديد نموذج الدفتر الطبي للرياضي المجاز (يونيو 2014)؛
- القرار الصادر بسن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الرياضية (أبريل 2016)؛
- القرار الصادر بسن العقود الرياضية النموذجية (أبريل 2016)؛
- القرار الصادر بتعيين رئيس غرفة التحكيم الرياضي (غشت 2017)؛
- القرار الصادر بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لرياضة المستوى العالي (يناير 2018)، والقرار الصادر بتغييره (يوليوز 2018)؛
- القرار بتحديد شروط منح الاعتماد لإحداث مراكز التكوين الرياضي وتجديده وسحبه (22 يونيو 2018)؛
- القرار بسن اتفاقية التكوين النموذجية التي تربط مراكز التكوين الرياضي بالرياضيين الصغار (22 يونيو 2018)؛
- القرار المشترك لوزير الشباب والرياضة ووزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 2044.18، بتحديد شكل التصريح من أجل فتح مؤسسة خاصة للرياضة وللتربية البدنية وشكل وصل إيداعه (22 يونيو 2018)؛

- القرار بتحديد مبلغ رسم كتابة الضبط وتحديد الجدول الذي تحتسب وفقه الصوائر الإدارية لغرف التحكيم الرياضي وصوائر وأتعاب المحكمين (6 شتبر 2018).

كما صدر نصان قانونيان آخران يتعلقان بالأمن داخل الملاعب الرياضية ومكافحة المنشطات:

- القانون رقم 09.09 المتعلق بتتيمم مجموعة القانون الجنائي، لاسيما ما يتعلق بمحاربة العنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبةها، الصادر بتاريخ 2 يونيو 2011؛

- القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، الصادر في 21 يوليوز 2017.

ورغم ذلك، فإن النصوص القانونية الصادرة لم تجد بعد طريقها نحو التطبيق الفعلي.

فعلى سبيل المثال، وحدها الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم حصلت على التأهيل من الإدارة الوصية في أكتوبر 2015 بموجب القانون رقم 30.09. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً قليلاً فقط من الجمعيات الرياضية لكرة القدم حصلت على الاعتماد³⁴.

وإجمالاً، لا يزال الورش المتعلق بالإصلاح الشامل للإطار القانوني المنظم للرياضة مستمراً ويعرف تأخراً في استكمالها. وتوجد العديد من النصوص القانونية في مراحل مختلفة من مسار إعدادها وإصدارها (انظر الإطار أدناه).

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال العديد من الثغرات تعتري الإطار القانوني المنظم للعديد من القطاعات الرياضية، خاصة في ما يتعلق بالنصوص التي تحدد طبيعة العلاقات بين السلطات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والتعليم العالي والرياضة، والنصوص المنظمة للرياضة المدرسية والجامعية، والنصوص المتعلقة بإحداث الهيئات الرياضية، والنصوص المتعلقة بالبنيات التحتية الرياضية، والنصوص المتعلقة بميدان التكوين الرياضي.

٣ مشاريع قرارات توجد في المرحلة النهائية للنشر

1. تنظيم وكيفيات سير مراكز التكوين الرياضي، باقتراح من الجامعة الرياضية المعنية.
2. مبلغ معدل المداخيل ومبلغ معدل كتلة الأجور.
3. شروط منح وسحب شهادة المصادقة على تصاميم إنجاز التجهيزات الرياضية وتوسيعها وإصلاحها.

تم إرسال قرارين اثنين إلى الأمانة العامة للحكومة

1. القواعد الخاصة بسلامة المنافسات والتظاهرات الرياضية وكذا الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تنظيمها.
2. إحداث شهادة الكفاءة في التدريب الرياضي.

قرار واحد تم إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة التي أعادته إلى الجهة المرسله

3. تركيبة وصلاحيات اللجنة المخول لها إصدار رأيها بشأن المصادقة على المنشآت الرياضية.

٨ مشاريع قرارات توجد قيد الإعداد

تطبيق نقاط مختلفة تدخل في نطاق القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضة والرسوم الصادر بتطبيقه

1. الاتفاقية النموذجية المبرمة مع الوكلاء الرياضيين والرياضيين والأطر الرياضية.
2. دفتر للتحملات يميّن الشركات الرياضية من الاستفادة من إعانات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

قرارات يتعين إعدادها بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية (التربية الوطنية والتعليم العالي)

3. تحديد شروط الترخيص للمدرسين والأطر التابعين للسلطات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية أو بالتعليم العالي أو بالرياضة أو موظفي وأعاون الجماعات المحلية لممارسة إحدى المهام المشار إليها في المادة ٦٣ من القانون رقم 30.09.
4. تحديد شكل التصريح المسبق والتصريح المعدل له والأجال التي يجب أن يودع داخلها هذان التصريحان وكذا الوثائق التي يجب أن ترفق بهما، وكيفيات تطبيق المادة ١٢ من المرسوم الصادر بتطبيق القانون رقم 30.09.
5. الأنظمة الأساسية النموذجية للجمعيات الرياضية بمؤسسات التربية والتعليم المدرسي العمومي أو الخصوصي ومؤسسات التكوين المهني العمومي أو الخصوصي.
6. سن السلطات الحكومية المكلفة بالتعليم العالي للنظام الأساسي النموذجي للجمعيات الرياضية بالمؤسسات الجامعية ومعاهد التعليم العالي العمومي والخصوصي.
7. تركيبة وصلاحيات اللجنة المشتركة التي تتولى تحديد مجالات التعاون والتنسيق بين السلطات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والتعليم العالي والرياضة.
8. إعداد البرنامج البيداغوجي للتعليم المدرسي والبرنامج البيداغوجي للتعليم المهني الملقن بمراكز التكوين الرياضي، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية.

جهود ينبغي تعزيزها من أجل إعادة تحديد أدوار ومسؤوليات الفاعلين في الحقل الرياضي؛

شملت جهود إعادة تحديد أدوار ومسؤوليات الفاعلين في الحقل الرياضي بالأساس الجامعات والجمعيات الرياضية. فبالنسبة للجامعات الرياضية، ارتكزت هذه الجهود على اعتماد الأنظمة الأساسية النموذجية ووضع عقود الأهداف بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة.

وقد اعتمدت غالبية الجامعات الرياضية الأنظمة الأساسية النموذجية الجديدة وأبرمت عقود أهداف مع وزارة الشباب والرياضة. ومن المفترض أن يشكل اعتماد الأنظمة الأساسية النموذجية خطوة أولى للارتقاء بأداء الجامعات الرياضية، وذلك من خلال:

- تعزيز التمثيلية داخل المكاتب المديرية للجامعات الرياضية، التي يتعين أن تتضمن ممثلين عن الجمعيات والشركات الرياضية والعصب الجهوية والأشخاص الذاتيين المُجازين؛
- إلزامية ضمان تمثيلية النساء داخل المكاتب المديرية وخلق فرع نسوي في كل نوع رياضي؛
- تتبع أنشطة الجامعات الرياضية ووضعيتها المحاسبية، حيث ينبغي على الجامعات نشر تقرير سنوي أدبي ومالي.

وقد تمَّ انتخاب المكاتب المديرية لـ 48 جامعة رياضية وُقِّد المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، كما تمَّ انتخاب 4 نساء رئيسات لجامعات رياضية.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة الشباب والرياضة بمراجعة عقود الأهداف، لجعلها أكثر انسجاماً مع التشريعات الجاري بها العمل. وهكذا، تم في 2013، وضع نظام لعقود الأهداف يتيح تمويل الجامعات الرياضية بناءً على تقييم سنوي يتعلق بمدى تحقيق الأهداف المسطرة والملاءمة مع النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، وذلك من خلال عقود تحدد أهداف الأداء المتوخاة من النوع الرياضي المعني، بالاتفاق مع القطاع الحكومي الوصي وارتكازاً على مؤشرات للتتبع، فضلاً عن إجراء تقييم سنوي للإنجازات مع منح مكافآت بناءً على النتائج المحققة.³⁵ كما تم ربط المساهمة المالية التي تقدمها الوزارة بشرط ملاءمة الجامعات الرياضية لأنظمتها الأساسية داخل أجل ثلاث سنوات.

ومع ذلك، كشفت نتائج عملية الافتحاص التي أنجزتها وزارة الشباب والرياضة وشملت 23 جامعة رياضية برسم السنوات المالية 2012-2016 عن وجود اختلالات كبرى على مستوى حكامه الجامعات الرياضية، طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

فعلى الصعيد القانوني والتنظيمي، لم يتم الالتزام بمقتضيات القانون رقم 30.09، لاسيما ما يتعلق بتدبير عدة أنواع رياضية من قبل جامعة واحدة³⁵، وعدم حصول جامعات على التأهيل، والتجديد للرئيس أو أعضاء المكاتب المديرية لأكثر من ولايتين متتاليتين، وعدم التوفر على دفتر التتبع الطبي للرياضيين.

كما كشفت عملية الافتحاص أيضاً عن عدم احترام مقتضيات مدونة الشغل، وتجلي ذلك من خلال عدم وجود عقود عمل مبرمة مع المستخدمين، وعدم استفادتهم من تغطية عن طريق التأمين الإجباري من حوادث الشغل، وعدم الالتزام بشكل تلقائي بمنح الحد الأدنى للأجور

35 - وهو ما يتعارض مع مقتضيات المادة 25 من القانون رقم 30.09، التي تنص على أنه لا يجوز أن تؤهل لإقامة رياضية واحدة عن كل نشاط رياضي.

للمستخدمين، والتصريح الجزئي بالمستخدمين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وبالإضافة إلى ذلك، يسجل أن عدم الوفاء بالالتزامات الضريبية ينطوي على مخاطر ضريبية كبرى بالنسبة للجامعات الرياضية، إذا ما خضعت السنوات المالية غير المتقادمة لمراقبة من لدن إدارة الضرائب.

وفي ما يتعلق بالحكامة، سُجِّل عدم انتظام في عقد الجموع العامة، ووجود تضارب في المصالح من خلال منح قروض أو تسبيقات لفائدة أعضاء المكاتب المديرية، وتمركز قرارات المكاتب المديرية بيد مجموعة محدودة من الأعضاء، وعدم وجود دليل للمساطر الإدارية والمالية، وعدم نشر تقرير الافتحاص والتقرير المالي، وغير ذلك.

وبخصوص التدبير، لوحظ غياب دفتر تحملات خاص بالتظاهرات الرياضية، وعدم وجود مساطر وآليات لتتبع ملفات الرياضيين المجازين بكيفية محيئة، وعدم وجود مسطرة رسمية لتحويل مساهمات وزارة الشباب والرياضة لفائدة العصب أو الجمعيات، وغياب نظام محاسباتي مطابق للمخطط المحاسبي المعمول به، وعدم تحقيق بعض الأهداف المسطرة في إطار تدبير المساهمة المقدمة من وزارة الشباب والرياضة، وغير ذلك.

ومن هذا المنطلق، يبدو من الأهمية بمكان مواكبة الجامعات الرياضية من أجل الارتقاء بنظام الحكامة، لا سيما إذا ما استحضرننا أن غالبية هذه الجامعات تعاني من نقص في الموارد المالية التي تكفل لها النهوض بالمهام الموكولة إليها على الوجه الأكمل، علماً أن منحة الوزارة الوصية غالباً ما تكون هي المصدر الوحيد للتمويل.

والجدير بالذكر أن عدداً محدوداً جداً من الأنواع الرياضية يستفيد من احتضان ورعاية المؤسسات العمومية والشركات الوطنية الكبرى، بالإضافة إلى تغطية إعلامية جيدة (كرة القدم وألعاب القوى والغولف والفروسية).

وفي ما يتعلق بالجمعيات، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن نشر الأنظمة الأساسية النموذجية قد مكن من توحيد هيكلية الجمعيات الرياضية وتنظيمها، من أجل ضمان سيرها بشكل ديمقراطي ووفق تدبير شفاف، لم تبادر كل الجمعيات الرياضية بعد إلى اعتماد الأنظمة الأساسية النموذجية، علماً أن عدداً قليلاً فقط من الجمعيات الرياضية حصلت على الاعتماد الذي تمنحه الإدارة.

إخفال إحدات هيئات القيادة والإشراف

لم يتم تشكيل الهيئات المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للرياضة، ويتعلق الأمر بلجنة قيادة الاستراتيجية والمرصد الوطني للرياضة. وعلاوة على ذلك، لم ينص القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة على أي إمكانية لإحدات مجالس جهوية للرياضة لتتولى تنزيل الاستراتيجية على المستوى الترابي.

بالمقابل، تم تفعيل اللجنة الوطنية لرياضة المستوى العالي على إثر إصدار قرار وزير الشباب والرياضة القاضي بتعيين أعضائها في 2018، وذلك بعد سبع سنوات على صدور المرسوم المحدد لقواعد تنظيمها وتسييرها في 2011. كما تم أيضاً إنشاء غرفة التحكيم الرياضي في 2017 وتعيين رئيسها.

الحصيلة بخصوص الرافعة الثالثة المتعلقة « بالتكوين »

نصّت الاستراتيجية الوطنية للرياضة على إجراء إصلاح شامل لمنظومة التكوين، من خلال إطلاق ورشين كبيرين يتعلقان بتطوير آليتين اثنتين من آليات التكوين، تشمل إحدهما في التكوين الخاص بمهنيي الرياضة، والثانية تهتم رياضات المستوى العالي.

ومن بين الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي تم تسطيرها في أفق سنة 2020، نصت الاستراتيجية على زيادة عدد المؤطرين الرياضيين بخمسة أضعاف، ليتنقل عددهم من 10.000 مؤطر في 2008 إلى 50.000 في 2020. والجدير بالذكر أن عدد المؤطرين الذين تم إحصاؤهم في 2017 قدر بـ 33.400 مؤطر منهم 5600 مؤطر أجنبي.

حصيلة باهتة على مستوى منظومة التكوين الخاصة بمهنيي الرياضة:

نصت الاستراتيجية الوطنية للرياضة على أربعة إجراءات تدرج ضمن هذه الآلية، وهي:

- وضع خريطة لمهنيي الرياضة ومناهج التكوين المعتمدة؛
 - إجراء تقييم للفارق القائم بين عرض التكوين المتوفر حالياً والحاجيات من الأطر الرياضية؛
 - وضع مناهج ملائمة للتكوين؛
 - تشجيع العمل التطوعي في مجال التأطير التقني للممارسة الرياضية.
- وحسب التقييم الذي أنجزه القطاع الوصي، لم يتم تنفيذ معظم هذه الإجراءات، ما عدا بعض الجوانب المتعلقة بمناهج التكوين.
- وفي هذا الصدد، بادر المعهد الملكي لتكوين الأطر إلى إصلاح برنامج التكوين الذي ينتهجه، من خلال اعتماد نظام LMD (أي نظام الإجازة والماستر والدكتوراه)، بما يتيح ملاءمة درجات التكوين مع المعايير الدولية.

ومع ذلك، فإن عدد خريجي المعهد لا يزال ضعيفاً، إذ يبلغ معدل الخريجين 40 خريجاً سنوياً بالنسبة للإجازة المهنية و20 خريجاً سنوياً بالنسبة لدرجة الماستر، يلتحقون أساساً بالوظيفة العمومية.

وقد تم حذف برنامج التكوين الخاص بالمربي الرياضي (شهادة البكالوريا + سنتين)، على الرغم من أنه كان يستجيب للحاجيات من المنشّطين.

ومن ناحية أخرى، مكّنت برامج التكوين في مجال التدبير الرياضي داخل المعاهد والمدارس المختصة في التدبير (المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات...) من تطوير مناهج التكوين في ميدان التدبير الرياضي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه جرى تنفيذ إجراءات أخرى، من قبيل اعتماد عقود أهداف بين قطاع الشباب والرياضة والجامعات الرياضية، مما مكّن هذا الأخير من إضفاء الطابع الرسمي على الأهداف التي سطرها في مجال التكوين، ومن ثمّ التخطيط لعدد الحكام والمدربين الذين سيتم تكوينهم في الأنواع الرياضية التي تشرف عليها هذه الجامعات. وفي هذا الصدد، نشير إلى التجربة النموذجية الناجحة في تكوين مساعدي ممارسي لعبة الغولف (caddies) بالتعاون مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والتي دفعت للتفكير في توسيع مفهوم التكوين في المهني المصاحبة بالنسبة لجميع الأنواع الرياضية.

آلية التكوين الخاصة بالرياضيين المستوى العالي:

- تص هذه الآلية أيضاً على تنفيذ أربعة إجراءات رئيسية، هي:
 - وضع مناهج للتكوين خاصة بالرياضيين المستوى العالي؛
 - إنشاء وحدة تتولى تأطير وتتبع عملية إعداد الرياضيين للمشاركة في الألعاب الأولمبية؛
 - إضفاء الطابع الرسمي على عملية وطنية للتقريب عن ذوي المواهب في صفوف الرياضيين اليافعين وانتقائهم؛
 - إحداث مراكز لتكوين وإعداد رياضيي المستوى العالي.
- واستناداً دائماً إلى التقييم الذي أنجزه القطاع الوصي، فإنه وباستثناء الإجراء المتعلق بمناهج التكوين الخاصة بالرياضيين المستوى العالي، من خلال اعتماد مسالك وتخصصات «رياضة ودراسة» والتي ظلت نتائجها متباينة ومختلفة حسب المشاريع المنجزة، فإن المكتسب الوحيد الذي تحقق في هذا المجال يكمن في إنشاء وتجديد مراكز تكوين الرياضيين، وهي مبادرة لم تنص عليها الاستراتيجية الوطنية للرياضة.

إحداث مسالك «رياضة ودراسة»:

وضعت الاستراتيجية الوطنية للرياضة ضمن أهدافها إنشاء سبع مدارس متخصصة في مسلك «رياضة ودراسة» بطاقة استيعابية تبلغ 100 تلميذ وتلميذة يتابعون دراستهم بدوام كامل، وبميزانية تقديرية للتسيير تصل إلى 175 مليون درهم على مدى فترة تمتد لخمس سنوات. غير أن هذا الإجراء لم يتم تنفيذه.

وفي هذا الصدد، فإن محاولة أولى لإحداث مسالك رسمية «رياضة ودراسة»، خاصة برياضة كرة اليد وكرة السلة والكرة الطائرة في معهد مولاي رشيد، لم تكلل بالنجاح، حسب الافتتاح الرسمي للقطاع.

أما التجارب الناجحة التي اعتمدت برنامجاً على منوال «رياضة ودراسة»، فكانت في إطار مراكز التكوين في مجال كرة القدم التابعة لأكاديمية محمد السادس لكرة القدم، التي تم إنشاؤها في سنة 2009، ومركزَي التكوين التابعين للفتح الرباطي والجيش الملكي.

والجدير بالذكر أن وزارتي الشباب والرياضة والتربية الوطنية وقعتا في سنة 2018 اتفاقية تتعلق بإحداث مسالك دراسية مندمجة «رياضة ودراسة». ويُشترط في الراغبين في التسجيل في هذه المسالك أن يكونوا منتسبين إلى جمعية رياضية. وقد انطلق هذا التخصص الدراسي الرامي إلى تكوين رياضيي المستوى العالي (ألعاب القوى، كرة القدم، وغيرها) في شتبر 2019 على مستوى السنة الأولى من طور التعليم الإعدادي، على أن يتم تطويره بشكل تدريجي إلى أن يصل إلى مستوى البكالوريا الرياضية.

إنشاء وتجديد مراكز تكوين الرياضيين:

في هذا الصدد، تم إنشاء أول مركز إفريقي للمصارعة في مدينة الجديدة. وتم إحداث خمسة مراكز جهوية للتكوين في مجال كرة القدم في كل من السعيدية وإفران والقصر الكبير وسطاط وأكادير.

كما تم بناء خمسة مراكز جهوية للتكوين في مجال ألعاب القوى في كل من الحوز وبن سليمان وبن جرير والخميسات وخنيفرة.

وعلاوة على ذلك، جرى تجديد المركز الوطني للرياضة مولاي رشيد، من أجل تكوين وإعداد رياضيي المستوى العالي.

ويكشف تقييم ما تم إنجازه على مستوى إصلاح منظومة التكوين على أن التقدم المحرز كان محدوداً، مما يقتضي مضاعفة الجهود لرفع التحديين المتمثلين في تطوير مناهج التكوين في مهن الرياضة، للاستجابة للحاجيات الحقيقية المسجلة في السوق، ووضع إطار يحفز على ولوج رياضيي المستوى العالي عالم الاحتراف.

الحصيلة بخصوص الرافعة الرابعة المتعلقة بالتمويل

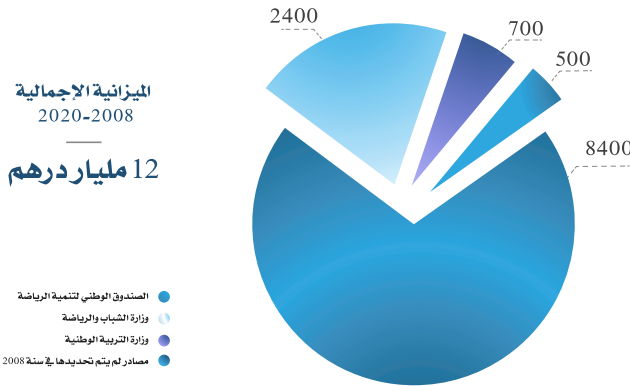
شكلت تعبئة الموارد المالية اللازمة من أجل تمويل الاستراتيجية الوطنية للرياضة أحد العوامل الرئيسية التي حالت دون التنزيل الفعلي لهذه الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، تم تسجيل أنه لم يتم تفعيل أي إجراء من الإجراءات التي وردت في الاستراتيجية بخصوص تنويع موارد تمويل مجال الرياضة وتعزيزها.

تمويل غير كافٍ من أجل تنزيل الاستراتيجية الوطنية لرياضة

وفقاً للتقديرات التي تم وضعها، يتطلب تفعيل الاستراتيجية الوطنية للرياضة تعبئة مبلغ 12 مليار درهم، موزعة بين 7.3 مليار درهم موجهة للاستثمار (80 في المائة مخصصة للبنيات التحتية) ومبلغ 4.7 مليار درهم لتغطية نفقات التسيير.

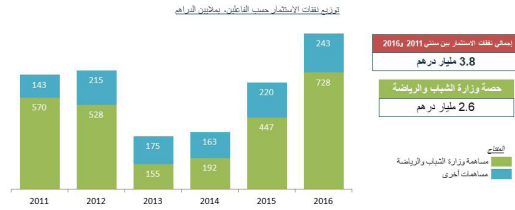
توزيع مصادر التمويل التي جرى تحديدها في الاستراتيجية الوطنية للرياضة في سنة 2008، بملايين الدراهم

تم رصد 12 مليار درهم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرياضة، علماً أن 70 في المائة من هذا الغلاف المالي لم تحدد مصادر تمويله

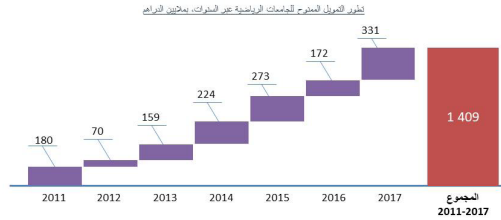


المصدر: وزارة الشباب والرياضة

بلغ إجمالي نفقات الاستثمار بين سنتي 2011 و2016، 3.8 مليار درهم، أي ما يزيد قليلاً عن نصف الميزانية الإجمالية للاستثمار التي تمت برمجتها. وقد عبأت وزارة الشباب والرياضة 2.6 مليار درهم من هذا المبلغ الإجمالي. واستفادت الجامعات الرياضية من غلاف مالي يبلغ 1.4 مليار درهم بين سنتي 2011 و2017، مع تسجيل منحى تصاعدي لمبلغ التمويل (باستثناء سنة 2012)، إذ ارتفع من 180 مليون درهم في سنة 2011 إلى 331 مليون درهم سنة 2017³⁶.



إن المعطيات التي تم التوصل بها ومعالجتها حول التمويل تبقى جزئية ولا تشمل سوى نفقات الاستثمار في البيئات النخبة المتجزة ما بين سنتي 2011 و2016، وكذا تمويل الجامعات الرياضية ما بين سنتي 2011 و2017



إن المعطيات التي تم التوصل بها ومعالجتها حول التمويل تبقى جزئية ولا تشمل سوى نفقات الاستثمار في البيئات النخبة المتجزة ما بين سنتي 2011 و2016، وكذا تمويل الجامعات الرياضية ما بين سنتي 2011 و2017

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن حصة الميزانية المخصصة لقطاع الرياضة من ميزانية الدولة قد ارتفعت من 0.64 في المائة سنة 2008 إلى 1.1 في المائة سنة 2017، إلا أنها تبقى رغم ذلك غير كافية مقارنة بالأهداف الطموحة المسطرة في الاستراتيجية الوطنية للرياضة.

ضعف في تنوع مصادر تمويل مجال الرياضة:

نصت الاستراتيجية على أربعة إجراءات رئيسية بهذا الخصوص:

- تطوير التمويل الذي تخصصه المقاولات للهيئات المعنية بالرياضة ولرياضيي المستوى العالي؛
- إحداث صندوق لدعم الرياضة الاحترافية؛
- إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، بهدف تحسيس المواطنين والمواطنات بفوائد الرياضة على الصحة؛
- إقرار إطار تحفيزي لفائدة الشركات الرياضية، يتيح على وجه الخصوص بروز بعض الأندية الكبرى على المستوى القاري.

إن الرفع من حجم التمويل العمومي المرصود لقطاع الرياضة والعمل على حسن تدييره يقتضي أولاً التحديد الدقيق للمبلغ الإجمالي للنفقات العمومية المخصصة للرياضة، وذلك في إطار برنامج لترشيد النفقات العمومية وزيادة حجم التمويل العمومي وتوزيع مصادره.

غير أن هذا العمل المسبق لم يتم القيام به، نظراً لعدم توفر المعطيات ذات الصلة. ومن ثم، لم يتم تحديد المبلغ الإجمالي للتمويل العمومي المخصص لقطاع الرياضة (وزارة التربية الوطنية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الجماعات الترابية، ...).

ومن ناحية أخرى، لم يتم تحديد حجم المداخل المتأتية من عائدات تسويق حقوق البث والاحتضان والرعاية واستغلال حقوق الصور.

وعلى الرغم من تزايد عدد وسائل الإعلام الرياضية داخل المشهد السمعي البصري بين سنتي 2008 و2019، إلا أننا لا نتوفر على مؤشرات حول تأثيرها على تمويل قطاع الرياضة.

ويبدو أن استقطاب تمويلات القطاع الخاص يصطدم بالاختلالات ونقص الشفافية التي تتسم بها في الغالب حكاما الجامعات الرياضية³⁷.

ولا يزال التمويل الذي تتلقاه الأندية المغربية غير كاف. فعلى سبيل المقارنة، تستفيد أندية كرة القدم في مصر من تمويل يزيد بثلاثة أضعاف عما تستفيد منه أندية كرة القدم المغربية.

ومن ناحية أخرى، لم يتم تطوير التمويلات المتأتية من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في ما يتعلق بتدبير البنيات التحتية الرياضية.

وعلاوة على ذلك، لم يتم بعد إنشاء صندوق لدعم الرياضة الاحترافية. بالمقابل، تم رصد مبلغ 330 مليون درهم للجنة الوطنية لرياضة المستوى العالي، من أجل إعداد الرياضيين المغاربة للمشاركة في دورة الألعاب الأولمبية بلندن. مما يطرح التساؤل بشأن المعايير المعتمدة في منح مثل هذه التمويلات. وبين سنتي 2009 و2016، تم إنفاق ما يقرب من 200 مليون درهم، حُصص جزؤها الأكبر لنوعين رياضيين هما ألعاب القوى والملاكمة، علماً أن المغرب لم يظفر إلا بميدالية برونزية وحيدة في أولمبياد لندن.

37 - انظر الصفحة 26، الفقرة المتعلقة بنتائج عملية الانفتاح التي أنجزتها وزارة الشباب والرياضة وشملت العديد من الجامعات الرياضية.

الحصيلة بخصوص الرافعة الخامسة المتعلقة بدور الجهة كمحرك للاستراتيجية الوطنية للرياضة

كان من المفترض أن يتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرياضة بشكل أساسي على مستوى الجهات. غير أنه وباستثناء إطلاق برنامج وطني لتطوير وتأهيل البنيات التحتية الرياضية، لم يتم إنجاز المحاور الأخرى المسطرة في الاستراتيجية المتعلقة بالجهة، ويعزى ذلك بالأساس إلى عدم وضوح اختصاصات الجهة في هذا المجال، وغياب نقل حقيقي للاختصاصات نحو مصالح الدولة اللامركزية.

وتساهم الجهات حالياً بغلاف مالي يبلغ في المعدل 180 مليون درهم كدعم للأندية الرياضية والعصب الجهوية، وهو ما يمثل 30 في المائة من إجمالي الإعانات المرصودة لها. كما تساهم الجهات أيضاً في تمويل البنيات التحتية الرياضية لمختلف الجماعات المحلية (القاعات المغطاة، ملاعب القرب وغيرها). فبالنسبة لملاعب القرب، تمنح وزارة الشباب والرياضة 50 في المائة من التمويل وتوفر الجماعات الترابية 50 في المائة المتبقية، 25 في المائة منها تمنحها الجهة³⁸.

وفي إطار التعاون بين القطاعات الحكومية والجماعات الترابية بهدف النهوض بالممارسة الرياضية، تم توقيع اتفاقية إطار في فبراير 2018 بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشباب والرياضة وصندوق التجهيز الجماعي من أجل بناء 800 ملعب للقرب خلال الفترة ما بين 2018 و2020، بميزانية إجمالية تبلغ 600 مليون درهم. وسيتم توزيع هذه الملاعب على جميع جهات المغرب، في المجالين القروي وشبه الحضري، مع الحرص على الولوج المجاني للشباب والرياضيين لهذه الفضاءات. وسيتم تمويل هذا البرنامج من خلال قروض ممنوحة للجماعات الترابية من طرف صندوق التجهيز الجماعي، على أن يتم تسديدها من طرف وزارة الشباب والرياضة.

كما أنه من المفترض إحداث مجالس جهوية للرياضة تضم جميع الفاعلين على الصعيد الجهوي، والعمل على ضمان انخراط أكبر للجماعات الترابية في دينامية النهوض بالرياضة والممارسة الرياضية بالمغرب، وهو ما لم يتحقق. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، لا ينص على أي مقتضى من هذا القبيل.

علاوة على ذلك، يتبين من خلال النصوص التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية الأخرى أن مجال الرياضة هو مجرد اختصاص مشترك، حيث إن الجهة لا يمكنها أن تتدخل إلا بكيفية غير مباشرة، من خلال اعتماد آليات التعاون والشراكة مع الدولة، لاسيما عبر إبرام اتفاقيات للشراكة مع القطاع الحكومي الوصي أو إحداث شركات التنمية المحلية أو الجهوية³⁹.

وينص القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات⁴⁰، بأن هذه الأخيرة تمارس اختصاصات مشتركة بينها وبين الدولة في مجال التنمية الاجتماعية، من خلال عدة وسائل من بينها «إنعاش الرياضة والترفيه»، وهي صيغة فضفاضة للغاية وتطرح إشكالية تأويل هذا المقتضى على مستوى التطبيق. وقد بادرت جمعية جهات المغرب سنة 2018، باتخاذ خطوة أولى على درب

38 - جلسة إنصات نظمت مع جمعية جهات المغرب، يوم 25 شتنبر 2019.

39 - جلسة إنصات عقدت مع وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، 9 أكتوبر 2019.

40 - المادة 91، الفقرة ج.

توضيح هذا الاختصاص، من خلال إعداد مذكرة (خريطة طريق)، كانت ثمرة اجتماع عقده هذه الجمعية مع القطاعات الحكومية المعنية. وقد تناولت هذه المذكرة تحديد الاختصاصات والشركاء، والتزامات مختلف الأطراف، وهيئات الحكامة، وإجراءات المواكبة، ونقاط اليقظة. ولم يتم تنفيذ خريطة الطريق هذه بسبب غياب إرساء لا تركز مرافق الدولة، وهو ما يشكل عائقاً حقيقياً أمام مسلسل اللامركزية، وأمام تنزيل ورش الجهوية المتقدمة على وجه الخصوص⁴¹. وبعبارة أوضح، لا يجد رؤساء الجهات محاوراً على المستوى الجهوي قادراً على اتخاذ القرارات، مما يتسبب في تأخير كبير في تنفيذ المشاريع⁴².

دراسة الاستراتيجية الوطنية في ضوء أحكام الدستور

تنص أحكام الدستور في مقصدها العام على حماية وإدماج الأشخاص في وضعية هشاشة، وحماية الأطفال، وضمان المناصفة، وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في ظل احترام حقوق الإنسان.

ولم تدمج الاستراتيجية الوطنية للرياضة، التي تم وضعها قبل اعتماد الدستور، كل هذه الجوانب بكيفية قوية ودقيقة. وتبعاً لذلك، لم يتم وضع أي مؤشر لتتبع هذه الجوانب، كما لا تتوفر أي معلومات عن عدد النساء الحاضرات في الهيئات التقريرية، أو عدد الفتيات المحرومات من ممارسة النشاط البدني، أو عدد الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية أو العنف، أو عدد الأطفال في وضعية إعاقة المقصين من جميع الأنشطة الرياضية، أو عن الانعكاسات البيئية لبناء المركبات الرياضية أو غير ذلك.

إضاءة حول رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة

انطلقت تجربة رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا في أوائل الثمانينيات، وظهرت في البداية على مستوى مراكز إعادة التأهيل الخاصة بالأطفال المصابين بالتثلث الصبغي، كعلاج بديل لتقنيات العلاج النفسي الحركي.

وفي سنة 1984، وبعد تأسيس العديد من الجمعيات في مدن الرباط والدار البيضاء ومراكش، تم إحداث الجامعة الملكية المغربية لرياضة الأشخاص المعاقين، لتتولى تسيير وتطوير رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب وضم جميع الأندية والجمعيات الممارسة لأنشطة بدنية ورياضية خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة⁴³.

واليوم، أصبحت رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، بفضل تنظيم دورات الألعاب البارالمبية، فرعاً أولمبياً قائماً بذاته، مما مكن من الاحتفاء بإنجازات الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بحقوقهم وتعزيز إدماجهم الاجتماعي، بفضل تغير نظرة الجمهور وسلوكه إزاء هذا النوع الرياضي.

وإذا كانت رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة تعاني من نفس الاختلالات التي تعاني منها الممارسة الرياضية بالمغرب، فإن ما يزيد من حدة هذه الاختلالات عدم مراعاة خصوصيات الأشخاص في وضعية إعاقة والعقبات العديدة التي تواجههم.

41 - جلسة إنصات نظمت مع نائب رئيس جمعية جهات المغرب ورئيس جهة سوس ماسة، 25 شتنبر 2019.

42 - المرجع نفسه.

43 - جلسة إنصات نظمت مع الجامعة الملكية لرياضة الأشخاص المعاقين، 03 أبريل 2019.

وفي هذا الصدد، فإن تطوير رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة يواجه العديد من المصاعب. فعدد الجمعيات والنوادي الممارسة لهذا النوع الرياضي قليل جداً بسبب غياب ثقافة الرعاية. وعلى عكس الجماعات الترابية في البلدان الأجنبية التي تشكل مصدر الدعم الرئيسي لمثل هذه الأندية والجمعيات، فإن الإعانات التي تقدمها الجماعات الترابية في المغرب تذهب بشكل أساسي إلى جمعيات كرة القدم. والحال أن الأنواع الرياضية التي تُمارَس في إطار رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، شأنها في ذلك شأن جميع الرياضات الأخرى، تتطلب تعبئة موارد هامة من قبل النوادي.

بالإضافة إلى ذلك، لم تأخذ عملية تطوير البنيات التحتية للقرب في الاعتبار الولوجيات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة. ولا يوجد مركز رياضي واحد على الصعيد الوطني يوفر إمكانية الولوج بنسبة 100 في المائة طبقاً للمعايير الدولية، وذلك إن على مستوى البنيات التحتية الرياضية أو الإيواء. كما أن غرف تغيير الملابس والمراحيض لا تلائم حاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة.

وفضلاً عن ذلك، لا يُمنَح الرياضيون سوى ساعة واحدة لإجراء حصصهم التدريبية، في وقت يحتاجون فيه إلى حصة واحدة على الأقل مدتها ساعتان، إن لم يكن أكثر، إذا ما أخذنا في الحسبان الوقت الذي يحتاجه الأشخاص في وضعية إعاقة لإعداد أنفسهم على مستوى غرف الملابس.

وتواجه الأندية والجامعة على حد سواء جملة من المصاعب في برمجة المنافسات بالنظر إلى شبه غياب لقاعات وبنيات تحتية رياضية ملائمة.

وفي ما يتعلق بتكوين الأطر التقنية والحكام والمصنِّفين، لا يتضمن برنامج التكوين بالمعهد الملكي لتكوين الأطر أي مسلك خاص برياضة الأشخاص في وضعية إعاقة. وتبعاً لذلك، فإن الجامعة الملكية المغربية لرياضة الأشخاص المعاقين هي من تتولى تنظيم دورات تكوينية تأهيلية لمدة قصيرة (4 أيام).

ويتطلب نظام التصنيف الرياضي⁴⁴ على مستوى رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة تكاليف كبيرة. فلكل تخصص رياضي تصنيف خاص ويجب أن تتوفر على مصنِّفين خاصين به ارتكازاً على سلسلة من الفحوصات الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، تستلزم رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة التوفر على معدات خاصة باهظة الثمن وهي غير متوفرة على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، تصل كلفة كرسي متحرك عادي لممارسة كرة السلة ما بين 5000 و30.000 درهم، بينما يكلف كرسي متحرك جيد 70.000 درهم، أما الكرسي المتحرك المستعمل في رياضة ألعاب القوى فتصل قيمته إلى 130.000 درهم. والجدير بالذكر أن هذه المعدات لا تستفيد من إعفاء من الرسوم الجمركية، بل إنها تتطلب التوفر على تأمين.

وبخصوص موارد الجامعة الملكية المغربية لرياضة الأشخاص المعاقين، فإن 90 في المائة من ميزانية هذه الأخيرة واردة من قطاع الشباب والرياضة. ورغم أن هذه الميزانية قد انتقلت من مليون درهم إلى 6 ملايين درهم، إلا أنها تظل غير كافية قياساً بحجم المبالغ التي يتم صرفها، لاسيما لتغطية مصاريف المشاركة في التظاهرات الدولية (تبلغ مصاريف التسجيل

44 - التصنيف هو نظام خاص بكل رياضة، ويقضي بتوزيع الرياضيين ذوي الإعاقة الجسدية إلى فئات مختلفة من أجل المشاركة في المنافسات الرياضية. ويجب أن يتم التباري بين الرياضيين ضمن الفئة نفسها من فئات الإعاقة.

800 أورو للفرد الواحد بالإضافة إلى مصاريف الإيواء والأكل والنقل). وهكذا، يخصص ثلثا هذه المصاريف للنقل.

ولا تستفيد الجامعة الملكية المغربية لرياضة الأشخاص المعاقين من أي تخفيض في مصاريف النقل الجوي وتواجه مشاكل التأخر في التوصل بمنحة القطاع الوصي، التي لا يتم صرفها إلا في نهاية الأشهر الستة الأولى من السنة، مما ينعكس سلبا على التخطيط للأنشطة التي يتعين تنفيذها.

وعلاوة على ذلك، وعلى مستوى الحوافز الممنوحة للرياضيين الحاصلين على الميداليات، يعاني أبطال رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة من التمييز مقارنة بنظرائهم في الجامعات الرياضية المماثلة، حيث تكون قيمة هذه الحوافز أقل. وهكذا، فإن الميدالية البارالمبية لها قيمة أقل، على الرغم من أن هؤلاء الأبطال فازوا خلال الدورتين الأخيرتين للألعاب البارالمبية بعدد من الميداليات يزيد بأربعة أضعاف عن عدد الميداليات التي أحرزها نظراؤهم في الألعاب الأولمبية. وأخيراً، وعلى الرغم من أن المادة 45 من القانون رقم 30.09، تنص على إحداث لجنة وطنية بارالمبية مغربية، فإن هذا المقتضى لم يتم تفعيله بعد مرور 9 سنوات على صدور القانون.

إضاءة حول اقتصاد الرياضة، في ضوء التجارب المقارنة

بالإضافة إلى مساهماتها في تنمية الذات، وتعزيز إشعاع البلدان وتوطيد التماسك والإدماج الاجتماعي، يتم الإقرار اليوم بأن الرياضة محرك اقتصادي حقيقي، يحدث الثروة ويخلق فرص الشغل. وفي هذا الصدد، تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الرياضة مصدراً جديداً للنمو، بالنظر إلى قدرتها على الصمود نسبياً في وجه الصدمات الظرفية، واعتباراً لانعكاساتها الإيجابية⁴⁵.

وبفضل وزنها الاقتصادي الذي يمثل 2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل 1200 مليار أورو، وما تشكله من قيمة تبلغ 3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي و2.2 في المائة من سوق الشغل في بلدان الاتحاد الأوروبي⁴⁶، فإن اقتصاد الرياضة يعد محورياً هاماً تأخذه كبريات الدول في الاعتبار عند وضع أي سياسة رياضية.

ويغطي اقتصاد الرياضة مجالاً واسعاً، حيث يشمل وفقاً للرأي الصادر مؤخراً عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي بهذا الخصوص⁴⁷، ميزانيات الحركة الرياضية (الجمعيات الرياضية والجامعات الرياضية)، والإنفاق الرياضي للأسر والمقاولات، وبعض نفقات السلطات العمومية غير المدرجة في ميزانيات الحركة الرياضية (الجماعات الترابية والدولة)، وكذا «الانعكاسات الإيجابية للرياضة، لا سيما على مستوى جاذبية المجالات الترابية، والصحة العمومية، والإدماج الاجتماعي»⁴⁸.

وفي هذا الصدد، قُدِّرَ الوزن الاقتصادي للحركة الرياضية في فرنسا في سنة 2013 بحوالي 21.8 مليار أورو، بينما بلغ حجم الإنفاق «الرياضي» للأسر في سنة 2014 لتغطية نفقات السلع والخدمات 17.3 مليار أورو، و2.3 مليون أورو بالنسبة للمقاولات، لا سيما في مجال حقوق بث التظاهرات الرياضية وعقود الرعاية. أما نفقات السلطات الحكومية، فقد بلغت برسم السنة نفسها 11.2 مليار أورو بالنسبة للجماعات الترابية و4.9 مليار أورو بالنسبة للدولة، بما في ذلك 4 مليارات أورو خصصت للرياضة المدرسية والجامعية⁴⁹.

وقد حقق سوق السلع الرياضية وحده رقم معاملات بلغ 12 مليار أورو في سنة 2012 لفائدة 1500 مقاول. كما يوفر اقتصاد الرياضة حوالي 210.000 منصب شغل مؤدى عنه في أنشطة مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بمجال الرياضة في القطاع الخاص، وحوالي 100.000 منصب شغل في القطاع العام⁵⁰.

أما في إسبانيا، فقد حققت السياحة الرياضية رقم معاملات بلغ 12 مليار أورو سنة 2017، حيث تم إحصاء حوالي 10 ملايين سائح أجنبي. كما قدر عدد السياح الذين قصدوا هذا البلد

45 - Présentation des « enjeux de l'économie du sport », publication du ministère de la Ville, de la Jeunesse et des Sports, Direction des Sports - Bureau de l'économie du sport, 2015.

46 - Study on the Contribution of Sport to Economic Growth and Employment in the EU – november 2012

47 - « L'économie du sport », Conseil Economique, Social et Environnemental de la République Française, juillet 2019.

48 - المرجع نفسه، الصفحة 9.

49 - المرجع نفسه، الصفحة 9.

50 - المرجع نفسه، الصفحتان 10 و11.

لحضور تظاهرات رياضية بمليوني سائح، أي بزيادة قدرها أكثر من 3 في المائة مقارنة بسنة 2016⁵¹.

ومن ناحية أخرى، فإن الانعكاسات الاقتصادية والمالية لتنظيم التظاهرات الرياضية الدولية الكبرى تبقى محل نقاش. فعلى سبيل المثال، كلفت بطولة الأمم الأوروبية لكرة القدم لسنة 2016 فرنسا أقل من 200 مليون أورو ومكنت بالمقابل من جلب ما يقرب من 1.22 مليار أورو، فضلاً عن انعكاسات مالية تقدر بـ 625.8 ملايين أورو بالنسبة لقطاع السياحة و70 مليون أورو كعائدات حصلتها الدولة برسم الضريبة على القيمة المضافة⁵². وعلى النقيض من ذلك، أدى تنظيم اليونان لدورة الألعاب الأولمبية في سنة 2004 إلى تفاقم العجز العمومي في هذا البلد، حيث بلغ 7.5 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي، علماً أنه كان في منحنى تنازلي منذ سنة 1999⁵³. وبلغت كلفة دورة أثينا للألعاب الأولمبية 8.5 مليار أورو، حسب دراسة أنجزتها وزارة المالية اليونانية⁵⁴. ولم تتحقق الآثار المتوقعة على الاستثمار، حيث أحجم السياح عن التوجه إلى اليونان، التي تحولت بمناسبة تنظيم الألعاب الأولمبية إلى ورش كبير للبناء، كما أن غالبية البنيات التحتية الرياضية التي تم تشييدها بهذه المناسبة لم يتم استغلالها بعد انتهاء الألعاب. وهذا المعطى تؤكد الخلاصات التي وقفت عليها معظم الدراسات ذات الطابع الأكاديمي التي أنجزت على مدار العقدين الماضيين حول موضوع انعكاسات الألعاب الأولمبية، والتي تشير إلى أنه، باستثناء دورتي الألعاب الأولمبية في لوس أنجلوس في سنة 1984، وفي برشلونة في سنة 1992، واللتين تعتبران تجربتين ناجحتين من الناحية الاقتصادية، فإن الأرباح المحققة لا تغطي تكاليف استضافة الألعاب الأولمبية⁵⁵.

من ناحية أخرى، يستفيد فاعلون آخرون من هذه التظاهرات الكبرى، كالجامعات الرياضية الوطنية التي تشارك في دورات كأس العالم لكرة القدم من خلال عقود الرعاية التي تستفيد منها المنتخبات الوطنية. وهكذا، استفادت الجامعات الوطنية لكرة القدم في كل من البرازيل وإنجلترا وفرنسا من مداخيل إجمالية تراوحت بين 80 و100 مليون أورو في إطار مشاركتها في كأس العالم لكرة القدم التي نظمت في روسيا في سنة 2018⁵⁶.

وتتوفر الأمم الرياضية الكبرى والبلدان المتقدمة على ترسانة من التدابير المتعلقة بتأثير تطوير رياضة الترفيه والرياضة الاحترافية على الاقتصاد ككل. والجدير بالذكر أن هذه المعطيات غير متوفرة في المغرب، وحتى إن وجدت فلا يتم نشرها بشكل منتظم. والحال أنه لو تم إنتاج هذه المعطيات وتجميعها وتوطيدها في إطار حساب فرعي خاص باقتصاد الرياضة، لمكنت من فهم أفضل لطبيعة وحجم التمويلات ومن ثم توضيح الرؤية أمام أصحاب القرار السياسي والاقتصادي.

وفي هذا الصدد، بدأت سوق رياضة الترفيه تعرف تطوراً في المغرب بفعل تزايد عدد القاعات

51 - <https://www.businessfrance.fr/espagne-le-tourisme-sportif-a-la-cote#>

52 - جريدة لوموند الفرنسية- حققت بطولة الأمم الأوروبية لسنة 2016 عائدات مالية بلغت 1.22 مليار أورو- 2017.

53 - <https://www.lefigaro.fr/conjoncture/2010/02/17/04016-20100217ARTFIG00568-la-crise-grecque-et-les-jeux-olympiques-.php>

54 - <https://sportetsociete.org/2014/08/11/une-etude-sur-limpact-reel-des-jo-2004-sur-leconomie-grecque/>

55 - <https://www.lemonde.fr/blog/ecosport/2016/05/11/economie-des-jeux-olympiques-que-disent-les-travaux-academiques/>

56 - Op cit ، « l'économie du sport », CESE, République Française, juillet 2019, page 11.

الرياضية، وعلى رأسها القاعات التابعة لإحدى مجموعات الاستثمار الرياضي، التي تضم حوالي ثلاثين قاعة رياضية في 8 مدن، باستثمار بلغ أزيد من 350 مليون درهم خلال ثلاث سنوات. وتروم هذه المقولة الرياضية الوصول إلى 150 نادياً في 56 مدينة، بفضل برنامج استثماري بقيمة ملياريّ درهم يستهدف 1.5 مليون شخص.

وبالموازاة مع ذلك، يسجّل استقرار العديد من الفاعلين في مجال صناعة المعدات الرياضية في بلادنا. وفي هذا الصدد، تعتزم سلسلة متاجر متخصصة في بيع اللوازم الرياضية استثمار غلاف مالي يبلغ 15 مليون أورو لافتتاح 26 متجراً جديداً إضافة إلى منصة لوجيستكية في ميناء طنجة المتوسط. وستؤدي هذه الاستثمارات إلى الرفع من حجم المشتريات في المغرب إلى أربعة أضعاف في مجاليّ المناولة والمنتجات النهائية لتصل إلى ملياري درهم سنوياً، فضلاً عن إحداث 10.910 مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.

الخلاصات الرئيسية

1. لا تحتل السياسة الرياضية حتى الآن المكانة الجديرة بها في إطار السياسة التنموية للبلاد، بشكل يعكس أدوارها ويعزز انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية والبيئية والسياسية.
2. وضعت الاستراتيجية الوطنية للرياضة رؤيةً طموحةً للغاية تروم «ترسيخ الممارسة الرياضية وقيمها في الحياة اليومية للجميع، وجعل المغرب أرضاً للرياضة ومشتلاً للأبطال». كما حددت الاستراتيجية الوطنية رافعاتٍ ومحاور استراتيجية واضحة وملائمة لا تزال تكتسي راهنية. غير أن هذه الاستراتيجية الوطنية لم تترجم إلى سياسة عمومية.
3. ينبغي تعديل مضامين الاستراتيجية لتتلاءم مع أحكام الدستور وتحولات السياق الاجتماعي والمعطيات الحالية المرتبطة بالمشهد الرياضي.
4. لم تتم مراعاة المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي بالقدر الكافي، كما أن الحصيلة المقدمة تفتقر إلى مؤشرات.
5. واجه تنزيل هذه الاستراتيجية ولا يزال العديد من المصاعب، وذلك لعدة أسباب، منها:
 - لم يتم تنزيل الاستراتيجية الوطنية للرياضة في شكل سياسة عمومية. لذلك، لم تأخذ الحكومات المتعاقبة على عاتقها تنزيل هذه الاستراتيجية ولم تتبناها، كما أن مختلف الفاعلين المعنيين لم يتملكوها؛
 - لم تتم مواكبة الاستراتيجية ببرنامج بيداغوجي وخطة للتواصل، من أجل ضمان تضافر الجهود وتعبئة جميع الفاعلين حول هذا المشروع على المدى القصير والمتوسط والطويل؛
 - لم يتم الإشراف على الاستراتيجية وتنزيلها بكيفية مُحكَّمة ومستمرة؛
 - لم تتم إعادة النظر في هيكلية قطاع الشباب والرياضة وملاءمتها مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للرياضة؛
 - لا يزال الإطار القانوني والتنظيمي، رغم ما تحقق من تقدم في هذا الشأن، تعثره العديد من النواقص ومكامن الضعف التي تعيق بل وتمنع التنزيل الفعلي لمضامين الاستراتيجية؛
 - لم يتم تحديد حجم الموارد البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية بشكل واضح، وذلك ارتكازاً على برمجة متعددة السنوات للتمويل؛
 - منظومة المعلومات غير متطورة بالقدر الكافي. كما أن مؤشرات التتبع المتاحة تتسم بقصورها كماً وكيفاً فضلاً عن كونها تفتقد الدقة في كثير من الأحيان.

6. تبقى حصيلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للرياضة متباينة من حيث النتائج، كما أن عناصر التشخيص التي تم الوقوف عليها في 2008، تبقى على العموم هي نفسها بعد تقييم هذه الحصيلة.
7. لا تزال معظم الجامعات الرياضية والعصب الجهوية والجمعيات الرياضية تعاني من هشاشة بنيوية ومن ضعف في الأداء.
8. ضعف على مستوى انخراط الجماعات الترابية في دينامية النهوض بقطاع الرياضة.
9. لا يتم إيلاء الاهتمام اللازم باقتصاد الرياضة، كما يسجل خصاص في تقدير نطاقه وفي دراسته بما يسمح بالنهوض به على الوجه الأمثل.

التوصيات

ترتكز توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ترصيد حصيلة الاستراتيجية الوطنية للرياضة وتهدف إلى بلورة سياسة عمومية رياضية تستجيب للحاجيات والقدرات الحالية للمجالات الترابية، وتتسجم مع مقتضيات الدستور، وتُوفّر لها آليات تنزيل أفضل باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية.

1. الارتقاء بالاستراتيجية الوطنية للرياضة إلى سياسة عمومية إجرائية، يتم إدراجها في

قانون إطار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكفل هذا القانون الإطار ما يلي:

- أن يتم إعداده وفق مقاربة تشاركية ومدمجة تأخذ بعين الاعتبار انشغالات جميع الفاعلين المعنيين وانتظاراتهم وحقوقهم، وتكفل مبادئ عدم التمييز بين الجنسين وبين المجالات الترابية وبين الأنواع الرياضية وبين الأشخاص؛
- ضمان قيادة مؤسساتية فعالة على الصعيدين المركزي والترابي، وتتوفر على آليات شفافة ورسمية وديمقراطية للتوجيه والتنفيذ والمراقبة والتتبع والتقييم؛
- تحديد كفاءات مشاركة جميع الفاعلين في صياغة السياسة الرياضية وإعدادها وتنفيذها وتتبعها وتقييمها، وذلك على المستويين الوطني والترابي؛
- تحديد الأدوار المنوطة بمختلف الفاعلين؛
- الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الدستور في مجال إدماج واحترام مبادئ المساواة بين النساء والرجال، وصون حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأطفال وضمان حقوقهم.

2. إعطاء الأولوية للنهوض بالرياضة المدرسية والجامعية على المستوى الترابي:

- توضيح دور الجماعات الترابية في النهوض بقطاع الرياضة وتعزيزه؛
- إرساء الالتئانية بين قطاعي الشباب والرياضة والتربية الوطنية ومضافة جهودهما؛
- إعطاء التربية البدنية والرياضية مكانة بارزة في البرامج الدراسية. وينبغي احترام الصيغة الإلزامية للتربية البدنية بشكل فعلي، كما يتعين أن تخصص البرامج الدراسية 4 ساعات للرياضة كل أسبوع، على أن يتم بالإضافة إلى ذلك العمل على رفع المعامل الممنوح لمادة الرياضة؛
- تنظيم مسابقات بين المؤسسات التعليمية بالتنسيق مع الجهات والمنتخبين على مستوى الجماعات الترابية؛
- العمل على مستوى برنامج التنمية الجهوية وبرنامج عمل الجماعة على مراعاة البعد المتعلق بالأنواع الاجتماعي في المجال الرياضي وفي النهوض بمختلف التخصصات الرياضية؛

- محاربة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي التي تعيق مشاركة المرأة في المجال الرياضي؛
 - توجيه مختلف الموارد المالية العمومية والخاصة المتاحة «للرياضة»، وكذا الموارد البشرية المؤهلة في المجال الرياضي، نحو منظومة التعليم (التعليم الأولي، الابتدائي، الإعدادي، الثانوي)؛
 - بث دينامية حقيقية في الرياضة المدرسية المهيكلة على الصعيد الترابي، من خلال تعميم خلق الجمعيات الرياضية التي تمارس أنشطتها بشكل فعلي داخل مؤسسات التربية والتعليم المدرسي ومؤسسات التكوين المهني والمؤسسات الجامعية (طبقاً لما نص عليه القانون رقم 30.09)؛
 - تزويد مؤسسات التربية والتعليم المدرسي العمومي والخصوصي بالبنيات التحتية الرياضية الملائمة، والعمل على تمكين التلاميذ من استعمالها بعد انتهاء الحصة الدراسية؛
 - تعزيز برامج المنافسات المدرسية والجامعية والعمل على إعادة تمركز البطولات الخاصة بالشباب داخل مؤسسات التعليم الثانوي؛
 - تخصيص منح دراسية للطلبة الذين يختارون مزاوله الرياضة في المؤسسات الجامعية؛
 - وضع برامج للتكوين وتنظيم لقاءات وحلقات دراسية لفائدة مدرسي الرياضة، لتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لنقل قيم الرياضة وتزويدهم بمنصات لتبادل الممارسات الجيدة؛
 - الرفع من عدد أساتذة مادة الرياضة وتشجيع من يعملون منهم خارج ساعات الدوام المدرسي.
3. رصد وتحديد حجم الحاجيات بشكل دقيق في مجال البنيات التحتية والموارد البشرية والتكوين والتمويل؛
- العمل وفق مقاربة تشاركية على وضع خرائط جهوية للبنيات التحتية والمنشآت الرياضية (المنجزة أو التي سيتم إنجازها)، حسب أصنافها؛
 - تحديد الأهداف المراد تحقيقها على الصعيد الجهوي، في مجال البنيات التحتية انسجاماً مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحددة في برامج التنمية الجهوية، مع الحرص على الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للممارسة الرياضية (الرياضة الجماهيرية، الرياضة المدرسية والجامعية، رياضة المستوى العالي)، رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، والرياضة النسوية، والأنشطة البدنية للمسنين؛
 - تحديد حجم حاجيات الجهات من الموارد البشرية المؤهلة؛
 - العمل بشكل ممنهج على إنجاز دراسات قبلية للأثار المحتملة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) قبل اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار، لاسيما في البنيات التحتية، وتنظيم التظاهرات الرياضية الوطنية والدولية؛
 - تحديد مختلف مصادر التمويل العمومي والخاص، الوطني والدولي، المركزي والترابي، التي يتعين تعبئتها والعمل على صرفها على الوجه الأمثل؛

- العمل على وضع برنامج «رياضة وتكوين» لفائدة الرياضيين، على غرار ما تم من تعديلات في البرامج المدرسية والجامعية المنصوص عليها في نظام «رياضة ودراسة».

4. مواصلة جهود تطوير البنيات التحتية:

- التنصيص في تصاميم تهيئة المدن على وجوب تخصيص أراضٍ لإقامة المساحات الخضراء والبنيات التحتية الرياضية؛

- تهيئة فضاءات عمومية في المدن تتيح مزاولة الأنشطة الرياضية؛

- تلبية الحاجة إلى البنيات التحتية للقرب، من خلال وضع تصميم توجيهي يغطي كامل الترابي الوطني؛

- إصلاح أساليب تدبير مختلف أصناف البنيات التحتية الرياضية وترميمها وصيانتها، بما يكفل تلبية حاجيات المستفيدين؛

- اعتماد مخطط وطني للنهوض بالبنيات التحتية الكبرى التي تستجيب للمعايير الدولية المعتمدة في المسابقات المستهدفة، لا سيما من خلال وضع آلية للمراقبة والتتبع والمصادقة على البنيات التحتية الرياضية. وينبغي أن يأخذ هذا المخطط بعين الاعتبار قدرات استغلال هذه البنيات على المديين المتوسط والطويل، وكذا كلفة تدبيرها وصيانتها.

5. تحسين وتعزيز أداء الجامعات الرياضية والعصب الجهوية والجمعيات الرياضية والنهوض بحكامتها:

- وضع برنامج للمواكبة والدعم المالي والتقني على مستوى قطاع الشباب والرياضة، من أجل تمكين الجامعات الرياضية والعصب الجهوية والجمعيات الرياضية من الامتثال لمختلف المعايير داخل أجل معقول وتحسين أدائها؛

- حث الجامعات الرياضية على تنظيم البطولة الوطنية النسوية وضمان الولوج المنصف للمرأة إلى مناصب المسؤولية داخل أجهزة إدارة الحركة الرياضية، من خلال اعتماد نظام الحصص التمثيلية (الكوتا)؛

- إرساء قواعد ومعايير منصفة لمنح الإعانات.

6. تعزيز وتطوير رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة:

- إحداث اللجنة الوطنية البارالمبية المغربية؛

- إنشاء مركز بارالمبي من المستوى العالي؛

- إدماج رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة في برامج تكوين الأطر التابعة لقطاعي الشباب والرياضة والتربية الوطنية؛

- مواكبة ودعم الأندية من قبل الجماعات الترابية؛

- جعل البنيات التحتية الرياضية متاحة أمام الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- إدماج رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة في مؤسسات التربية والتعليم المدرسي؛

- إعفاء المعدات الخاصة برياضة الأشخاص في وضعية إعاقة من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة.
7. **تحسين الإطار القانوني والتنظيمي**، لا سيما القانون رقم 30.09، وهو ما يقتضي العمل، بالتشاور مع الفاعلين المعنيين، على الوقوف على جميع العوامل التي تعيق حالياً عملية التنفيذ، أو تلك التي تطرح مشاكل على مستوى الأجرة.
8. **تطوير المعلومة والنظام المعلوماتي على المستويين التربوي والوطني**، وذلك بالتنسيق مع المندوبية السامية للتخطيط ومجموع الفاعلين المعنيين:
- وضع حساب وطني خاص بفرع الرياضة على مستوى إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط؛
 - تسليط الضوء على التشغيل في القطاع الرياضي على مستوى البحث الذي تتجزه المندوبية السامية للتخطيط حول «التشغيل والبطالة»؛
 - مراعاة البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة وحماية الأطفال عند وضع مؤشرات تتبع السياسات العمومية.
9. **دعم تطوير جميع مكونات اقتصاد الرياضة**، من خلال إنجاز دراسات وطنية وجهوية تمكن من الوقوف على الفرص التي يتعين اغتنامها، وتوجيه الاستثمارات التي ينبغي تعبئتها وكذا السياسات العمومية، وتطوير المنظومات التي يتطلبها النهوض باقتصاد الرياضة.
10. **إقرار موعد سنوي** يمكن أن يتخذ شكل ملتقى وطني للرياضة ويكون بمثابة أرضية للقاء والنقاش وتبادل الآراء والتفكير بين جميع الفاعلين، على أن تكون الغاية المثلى منه تعزيز مشاركة الفاعلين المعنيين في السياسة الرياضية.
11. **تمكين قطاع الشباب والرياضة من الإطار القانوني والتنظيمي والموارد البشرية والمالية اللازمة**، بما يكفل تمكينه من الاضطلاع بمهامه على الوجه الأكمل.
12. **تعزيز وخلق جمعيات الأنصار والمحبين والعمل على إشراكها في جهود الوقاية من مظاهر العنف** وضمان انخراطها في تنظيم التظاهرات، وذلك باعتبارها شريكاً في محاربة العنف.
13. **الإسراع بتأطير الدينامية التي تشهدها المسابقات الخاصة بالرياضة الإلكترونية**. ويتعين في هذا الصدد دراسة انعكاساتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة على الأفراد وعلى المجتمع.

الملاحق

الملحق رقم ١: الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة، المنعقدة بالصخيرات، في 24 أكتوبر 2008

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه المناظرة الوطنية الثانية من نوعها حول الرياضة المغربية، اعتبارا لما يحظى به هذا القطاع، لدى جلالتنا، من بالغ العناية والاهتمام ولما نعلقه من آمال على هذا الملتقى، في بلورة انطلاقة جديدة تكفل النهوض بأحوال الرياضة المغربية.

ولن يتأتى ذلك إلا بتجاوز ما يعيقها من اختلالات منافية لنبل أهدافها ومناقضة لدورها الحيوي، في ترسيخ المواطنة الكريمة والغيرة الوطنية وبناء مجتمع ديمقراطي حديث سليم.

ومن التجليات الصارخة لاختلالات المشهد الرياضي، ما تتخبط فيه الرياضة من ارتجال وتدهور واتخاذها مطية، من لدن بعض المتطفلين عليها، للارتزاق أو لأغراض شخصية، إلا من رحم ربي من المسيرين الذين يشهد لهم تاريخ الرياضة ببلادنا بتضحيتهم بالغالي والنفيس من أجلها، جاعلين الفرق والاندية التي يشرفون عليها بمثابة أسرتهم الكبيرة ولاعبها في منزلة أبنائهم.

ويأتي انعقاد هذا الملتقى في ظرفية مطبوعة بانشغال الرأي العام الوطني بما يعترض الرياضات الوطنية عامة من تقلبات تجسدها النتائج الهزيلة والمخيبة للأمال، وهو ما لا نرضاه لبلدنا ولا يقبله كل ذي غيرة وطنية ولا يمكن أن تحجبه، بأي حال من الأحوال، بطولة أو تألق بعض المواهب الفردية.

أيتها السيدات والسادة،

لا تخفى عليكم المكانة التي تحتلها الرياضة بكل أنواعها وفنونها، في نفوس المغاربة، وتجذرهما في هويتهم الجماعية.

ذلكم أننا أمة شغوفة بالرياضة، معبأة، بكل جماهيرها، لنصرة وتشجيع أبطالها، معتزة أيما اعتزاز بما يحققونه من إنجازات ورفع علم المغرب خفاقا في الملتقيات الدولية.

كما أن الممارسة الرياضية أصبحت في عصرنا، حقا من الحقوق الأساسية للإنسان. وهذا ما يتطلب توسيع نطاق ممارستها، لتشمل كافة شرائح المجتمع، ذكورا وإناثا على حد سواء، وتمتد لتشمل المناطق المحرومة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبذلك تشكل الرياضة رافعة قوية للتمتية البشرية ولاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الإقصاء والحرمان والتهميش.

واعتبارا لما تتوفر عليه بلادنا من رصيد زاخر في الميدان الرياضي؛ فإن الإشكال الملح المطروح على المهنيين والسلطات التي تتولى تقنين وضبط القطاع الرياضي، يتمثل في التساؤل المشروع بشأن ما آلت إليه الرياضة الوطنية من تدهور وما يلزم القيام به لتجاوز حالة الجمود وغياب النتائج

التي تعانيتها .

إن الوضع المقلق لرياضتنا الوطنية، على علته الكثيرة، يمكن تلخيصه في إشكالات رئيسية، وهي بإيجاز: إعادة النظر في نظام الحكامة المعمول به في تسيير الجامعات والأندية، وملاءمة الإطار القانوني مع التطورات التي يعرفها هذا القطاع، وكذا مسألة التكوين والتأطير، ومعضلة التمويل، علاوة على توفير البنيات التحتية الرياضية، مما يقتضي وضع استراتيجيات وطنية متعددة الأبعاد للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

ومما يزيد الأمر تعقيدا، أن أسلوب تنظيم الممارسة الرياضية، في بلدنا، يعتمد على تدخل العديد من الفاعلين مع غياب التنسيق فيما بينهم، فضلا عن كون أغلبهم يمارسون نشاطهم ضمن إطار جمعي يقوم أساسا على مبدأ العمل التطوعي والهواية.

والأدهى والأمر، أن تحديد المسؤوليات غالبا ما لا يتم بشكل واضح، في حين لا تتوفر عناصر الشفافية والنجاعة والديمقراطية في تسيير الجامعات والأندية، ناهيك عن حالة الجمود التي تتسم بها بعض التنظيمات الرياضية وضعف أو انعدام نسبة التجديد الذي تخضع له هيئاتها التسييرية، وغالبا ما ينحصر الخلاف، حول التعاقب، في اعتبارات أو صراعات شخصية أو فئوية ضيقة.

ولتجاوز الأزمة الحالية، فإنه يتعين وضع نظام عصري وفعال لتنظيم القطاع الرياضي، يقوم على إعادة هيكلة المشهد الرياضي الوطني وتأهيل التنظيمات الرياضية للاحتراافية ودمقرطة الهيئات المكلفة بالتسيير.

إن الوضع يتطلب، قبل كل شيء، اتخاذ التدابير المؤسساتية والقانونية الملائمة لمواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها الرياضة العالمية، ولاسيما متطلبات تطوير الاحتراافية.

كما ينبغي العمل على إيجاد نموذج ناجح يتيح النهوض برياضة النخبة والرياضة الجماهيرية، في إطار من الانسجام والتناغم، وإعطائهما معا نفس الاهتمام في السياسات الرياضية العمومية.

فرياضة النخبة تمكن من الارتقاء بالرياضة الوطنية إلى مستويات عليا، تشكل مثلا يقتدى به، بالنسبة لعموم المواطنين.

في حين أن الرياضة الجماهيرية تعد شرطا أساسيا لبناء مجتمع سليم، ومشتلا خصبا تنهل منه رياضة التباري مكوناتها وعناصرها.

كما يتعين بعث النشاط والحيوية، في شرايين الحياة الجمعوية الرياضية والزيادة في أعداد المرخص لهم بممارسة الرياضة، بشكل يتناسب وعدد سكان بلادنا ولاسيما منهم الشباب، فتيانا وفتيات باعتبارهم أبطال الغد.

وفي نفس السياق، يجب إعادة تأهيل الرياضة المدرسية والجامعية، اعتبارا لدورها الريادي في الاكتشاف المبكر للمواهب المؤهلة وصقلها.

وأمام الإهمال الذي أصبحت تعانیه، فإنه أصبح من الملح جدا، الانكباب على وضعية هذه الرياضة المدرسية والجامعية بغية توسيع قاعدة الولوج إليها وتحسين تجهيزاتها التحتية وشروط ممارستها، في إطار شراكة نموذجية بين الفرق التأطيرية، داخل المؤسسات التربوية والهيئات الرياضية.

وكيفما كان الحال، فإن النتائج الجيدة لا يمكن تحقيقها بدون تهييء جدي واحترافي للفرق الوطنية، للمنافسات القارية والجهوية والدولية، كما أنها تتطلب، بالضرورة، التكوين الجيد والكفاءات في التأطير القانوني والإداري.

يبد أن حجر الزاوية في الرياضة الحديثة، يظل هو التمويل، لذلك، ندعو إلى تنويع مصادره، سواء من خلال الرفع من الاعتمادات العمومية المخصصة لقطاع الرياضة، أو بعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ونلح، في هذا الشأن، على اعتماد وتعزيز آليات المراقبة والافتحاص والمحاسبة، فهي النهج القويم لوضع حد للتعتيم الذي تعرفه مالية العديد من الأندية وميزانية الجمعيات ولنزوعات التبذير وسوء التدبير، وغيرها من الممارسات المخالفة للقانون وللروح الرياضية.

وعلاوة على ذلك، فحري بمناظرتكم الانكباب على مسألة حيوية عنوانها العريض، الحاجة الملحة لقطاع الرياضة إلى تعزيز بنياته التحتية. إذ برغم بعض التجهيزات العالية المستوى التي تتوفر عليها بلادنا أو التي وجهنا حكومتنا لإيجادها؛ فلا بد من مضاعفة الجهود، لأن التعاطي للرياضة وتكوين أبطالها صناعة.

وفي هذا الصدد، يندرج حرصنا على إيلاء تشييد بنايات رياضية محلية، مكانة الأسبقية في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا البرامج التي تساهم فيها مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

هدفنا الأسمى من ذلك، إحياء الممارسة الرياضية في مدننا وقرانا وأحيائنا، خاصة الشعبية منها، باعتبارها المعين الذي لا ينضب للرياضيين والمثبت المعطاء لكبار أبطالنا ممن مارسوا هوايتهم الرياضية بالقدم الحافي وبالحركة العفوية والتلقائية وكان يكفيهم شرف حمل القميص الوطني ورفع راية المغرب خفاقة في الملتقيات القارية والدولية على نغمات النشيد الوطني.

وإننا لندعو بالخصوص الجماعات المحلية والقطاع الخاص، لأن يكونوا شركاء، بكل ما يعنيه ذلك من حضور والتزام وفعالية، في المخطط المندمج الجديد لتنمية الرياضة المغربية: استراتيجية رياضية، ومجتمعاً رياضياً، واقتصاداً رياضياً. وذلك في تضافر لجهودها مع السلطات العمومية وهيآت الحركة الرياضية والأولمبية الوطنية.

كما أننا نريد أن يكون قطاع الرياضة، في بلادنا، قطاعاً للتجديد والإبداع المتميز، لذلك، ينبغي تشجيع الرياضات الجديدة، قصد الاستفادة أكثر من المؤهلات الطبيعية للمملكة وإمكانات شبابها.

كما يتعين خلق مشاريع بناء ذات قيمة مضافة عالية، بالتشارك بين القطاع الرياضي وكل من قطاعات التعليم والصحة والسياحة والثقافة والاتصال والجماعات المحلية.

ولا يفوتنا في هذا المقام، التأكيد على دور الإعلام الرياضي في النهوض بهذا القطاع، باعتباره شريكاً لا مندوحة عنه في نهضته المنشودة.

فبفضل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، صارت الرياضة تحظى بمتابعة واسعة تضعها تحت المجهر، لذلك، ندعو الإعلام الرياضي إلى التعاطي مع الشأن الرياضي بكل مسؤولية وحرية وبموضوعية واحترافية، وكل ذلك في التزام بأخلاقيات الرياضة والمهنة الإعلامية، بحيث ينتصر هذا الإعلام الوطني دوماً للنهوض بالرياضة والمثل السامية التي تقوم عليها.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان من الصعب سد كل الثغرات التي يعاني منها، مع كامل الأسف، قطاع الرياضة ببلادنا أمام تعدد الأسبقيات؛ فإن التصدي لبعض المشاكل يتطلب الحزم في التعامل معها، خاصة وأنها أصبحت تكتسي طابعاً استعجالياً.

فالشعور بالإحباط وخيبة الأمل الذي تولده الإخفاقات المتتالية للفرق الوطنية، لا يمكن أن يبرر ما تشهده الفضاءات والميادين الرياضية، أحيانا، من استفحال عدد من المظاهر المشينة، المرفوضة أخلاقيا وقانونيا وأعمال العنف والاعتداء على الممتلكات العمومية والخاصة.

وكذلك الشأن بالنسبة لاستعمال المنشطات التي تعتبر ظاهرة غريبة على تقاليدنا وثقافتنا ومحرمة قانونا وأخلاقا رياضية، لذلك ندعو السلطات المختصة إلى محاربة هذه الممارسة بكل قوة والتزام الصرامة في ما يخص معاقبة استعمالها وترويجها، تنفيذًا لقوانيننا الوطنية والتزاماتنا الدولية.

معشر الرياضيين والرياضيات،

إن ثقتنا كبيرة في الإمكانيات الكبيرة للرياضة المغربية، ومن هنا، لن نألو جهدا من أجل دعم كل المبادرات الحسنة التي تعمل جاهدة على بلوغ هدفها الأسمى، المتمثل في جعل الرياضة المغربية نموذجا متميزا ومدرسة حقيقية للحياة وللوطنية والمواطنة وعنصرا للتلاحم الاجتماعي ورافعة لإشعاعنا الجهوي والدولي.

وإننا لا نتنظر من هذه المناظرة، الاكتفاء بمجرد وضع تشخيص، مهما كان دقيقا لحال الرياضة المغربية أو الإطناب في التعبير الخطابي عن الإصلاح النظري الذي يفرض، لا محالة، إلى الوقوع في مغبة ما دعونا إلى تجنبه من الدوران في الحلقة المفرغة أو العبثية، لتغيير التغيير وإصلاح الإصلاح. بلى، إن غيرتنا على قطاع الرياضة، تجعلنا نحثكم على أن تجعلوا هذه المناظرة قوة اقتراحية تصدر عنها توصيات وحيهة واقتراحات عملية تكون في مستوى التحديات التي تواجه رياضتنا الوطنية وتستجيب لتطلعات الجماهير الشعبية ومواطنينا، في الداخل كما الخارج، للمزيد من الإنجازات والبطولات.

لذا، فإننا نهبب بكافة الفاعلين المعنيين بهذا القطاع، أن يتناولوا الموضوع بروح عالية من المسؤولية والجد والالتزام والثقة في الذات وفي المؤهلات وبكثير من الطموح والتفاؤل، غايتكم المثلى، الاجتهاد في بلورة أفضل السبل، لوضع استراتيجية وطنية للرياضة المغربية في إطار رؤية جماعية مسؤولة.

والله تعالى نسال أن يسدد خطاكم ويتوج أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملحق رقم ٢: لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تمّ الإنصات إليهم

وزارة الشباب والرياضة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية	قطاعات وزارية ومؤسسات وطنية
الجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم الجامعة الملكية المغربية للفروسية الجامعة الملكية المغربية للتنس الجامعة الملكية المغربية لسباق الدراجات الجامعة الملكية المغربية لكرة اليد الجامعة الملكية المغربية للسباحة الجامعة الملكية المغربية للكرة الطائرة	الجامعات الرياضية
الجمعية المغربية للصحافة الرياضية الرابطة المغربية للصحافيين الرياضيين جمعية «تيبو» (TIBU) المغرب	الجمعيات

السيد محمد قرقور
السيد منصف اليازغي
السيد ادريس الكراوي
السيد عزيز داودة
السيد إدريس الأندلسي
السيد محمد الكرتيلي
السيد نجيب السالمي
السيد أحمد غيبي
السيد محمد الزغاري
السيد يحي السعيد
السيد بن يونس المرزوقي
السيد محمد اكديرة
السيد مصطفى أزروال
السيد محمد مفيد
السيد حكيم غزاوي

الخبراء والمختصون

الملحق رقم ٣: الزيارات الميدانية

- أكاديمية محمد السادس لكرة القدم؛
- أكاديمية اتحاد الفتح الرياضي الريايطي.

الملحق رقم ٤: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

فئة الخبراء

فؤاد ابن الصديق

حكيمه حميش

أمينة العمراني

عبد المقصود راشدي

احجيوها الزبير

فئة النقابات

أحمد بهنيس

محمد بنصغير

محمد دحماني

محمد عبد الصادق السعيدي

لحسن حنصالي

جامع المعتصم

عبد الرحمان قنذيلة

مصطفى اخلافة

فئة الهيئات والجمعيات المهنية

محمد حسن بنصالح

عبد الحي بسة

محمد بولحسن

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجماعي

ليلى بريش

جواد شعيب

محمد الخاديري

عبد الرحمان الزاهي

الزهرة زاوي

فئة الأعضاء المعيّنين بالصفة

عبد العزيز عدنان

خالد الشدادي

لطفى بوجندار

الملحق رقم ٥: الخبراء الداخليون الذين واكبوا اللجنة في إعداد هذه الدراسة

السيدة نادية السبتي	الخبيرة الداخلية للمجلس
السيد إبراهيم لساوي	المترجم

الملحق رقم ٦: المراجع البيبليوغرافية

المؤسسات الدولية:

- UNESCO, « Charte internationale de l'éducation physique, de l'activité physique et du sport », 17 Novembre 2015.
- Assemblée générale des Nations Unies, « L'édification d'un monde pacifique et meilleur grâce au sport et à l'idéal olympique », résolution 72/6 du 13 novembre 2017.
- Assemblée Générale des Nations Unies, « Le sport, facteur de développement durable », A/73/L.36 du 26 Novembre 2018.
- Conseil de l'Europe, « Charte européenne du sport » adoptée à Lisbonne en 2007.
- Commission Européenne, « Livre blanc sur le sport », 2007.

المراجع المعيارية المغربية:

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011.
- ظهير شريف رقم 1.10.150 صادر في 13 من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010) بتنفيذ القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، الجريدة الرسمية عدد 5885 الصادرة بتاريخ 16 ذو القعدة 1431 (25 أكتوبر 2010).
- ظهير شريف رقم 1.11.38 صادر في 29 من جمادى الآخرة 1432 (2 يونيو 2011) بتنفيذ القانون رقم 09.09 المتعلق بتتيمم مجموعة القانون الجنائي، الجريدة الرسمية عدد 5956 الصادرة بتاريخ 27 رجب 1432 (30 يونيو 2011).
- ظهير شريف رقم 1.17.26 صادر في 8 ذي الحجة 1438 (30 أغسطس 2017) بتنفيذ القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، الجريدة الرسمية عدد 6604 الصادرة بتاريخ 23 ذي الحجة 1438 (14 سبتمبر 2017).
- المرسوم رقم 2.10.628 الصادر في 7 ذي الحجة 1432 (4 نوفمبر 2011) بتطبيق القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، الجريدة الرسمية عدد 5997 الصادرة بتاريخ 24 ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011).
- قرار لوزير الشباب والرياضة رقم 2647.12 صادر في 6 جمادى الأولى 1434 (18 مارس 2013) بسن النظام الأساسي النموذجي للجامعات الرياضية.
- قرار لوزير الشباب والرياضة رقم 1100.6 الصادر في 27 جمادى الثانية 1437 (6 أبريل 2016) بسن الأنظمة الأساسية النموذجية للجمعيات الرياضية.

- قرار لووزير الشباب والرياضة رقم 1.18 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1439 (2 يناير 2018) بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لرياضة المستوى العالي، الجريدة الرسمية عدد 6654 الصادرة بتاريخ 19 جمادى الآخرة 1439 (8 مارس 2018) والقرار الصادر بتغييره رقم 2306.18 الصادر في 28 من شوال 1439 (12 يوليو 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6696، الصادرة بتاريخ 19 ذي القعدة 1439 (2 أغسطس 2018).

المراجع المؤسساتية المغربية:

- Stratégie Nationale du Sport à horizon 2020, «une vision partagée, une responsabilité commune», Ministère de la Jeunesse et des Sports et Comité National Olympique Marocain, Novembre 2008.
- Stratégie Nationale du Sport à horizon 2020, « Plans d'actions détaillés révisés aux Assises Nationales du Sport », Ministère de la Jeunesse et des Sports et Comité National Olympique Marocain, Octobre 2008.
- Stratégie Nationale du Sport à horizon 2020, « Diagnostic », Ministère de la Jeunesse et des Sports et Comité National Olympique Marocain, Juillet 2008.
- Stratégie Nationale du Sport à horizon 2020, « Benchmark », Ministère de la Jeunesse et des Sports et Comité National Olympique Marocain, Juillet 2008.
- Stratégie Nationale du Sport à horizon 2020, « Compte rendu des forums régionaux », Ministère de la Jeunesse et des Sports et Comité National Olympique Marocain, Juillet 2008.
- Etude d'actualisation et d'opérationnalisation de la stratégie nationale du sport 2008-2020, Ministre de la Jeunesse et des Sports, 2017.
- Fiche synthétique sur l'audit mené par le ministère de la Jeunesse et des Sports auprès de 23 fédérations sur les exercices 2012-2016, Ministère de la Jeunesse et Sport.

مراجع أخرى:

- الدكتور منصف اليازغي، «السياسة الرياضية بالمغرب (2012-1912)»، دار النشر ألوان الريف، 2017.
- Patrick Bayeux, « Le sport et les collectivités territoriales », Que sais-je ? 2013 (5ème

édition), PUF.

- Avis du CESE France, « L'accès du plus grand nombre à la pratique d'activités physiques et sportives », Mmes Muriel Hurtis et Françoise Sauvageot, CESE 20, juillet 2018.
- Avis du CESE France, « L'économie du sport », Bernard Amsalem et Mohamed Mechmache, CESE 19, juillet 2019.
- Conseil d'Etat Français, étude annuelle 2019, « Le sport : quelle politique publique ? », La Documentation Française